البنوك الإسلاميّة..

مبدأ العمل.. وصيغ التمويل



د. غدير "الشيخ خليل"

أستاذ مساعد في قسم المصارف الإسلامية/

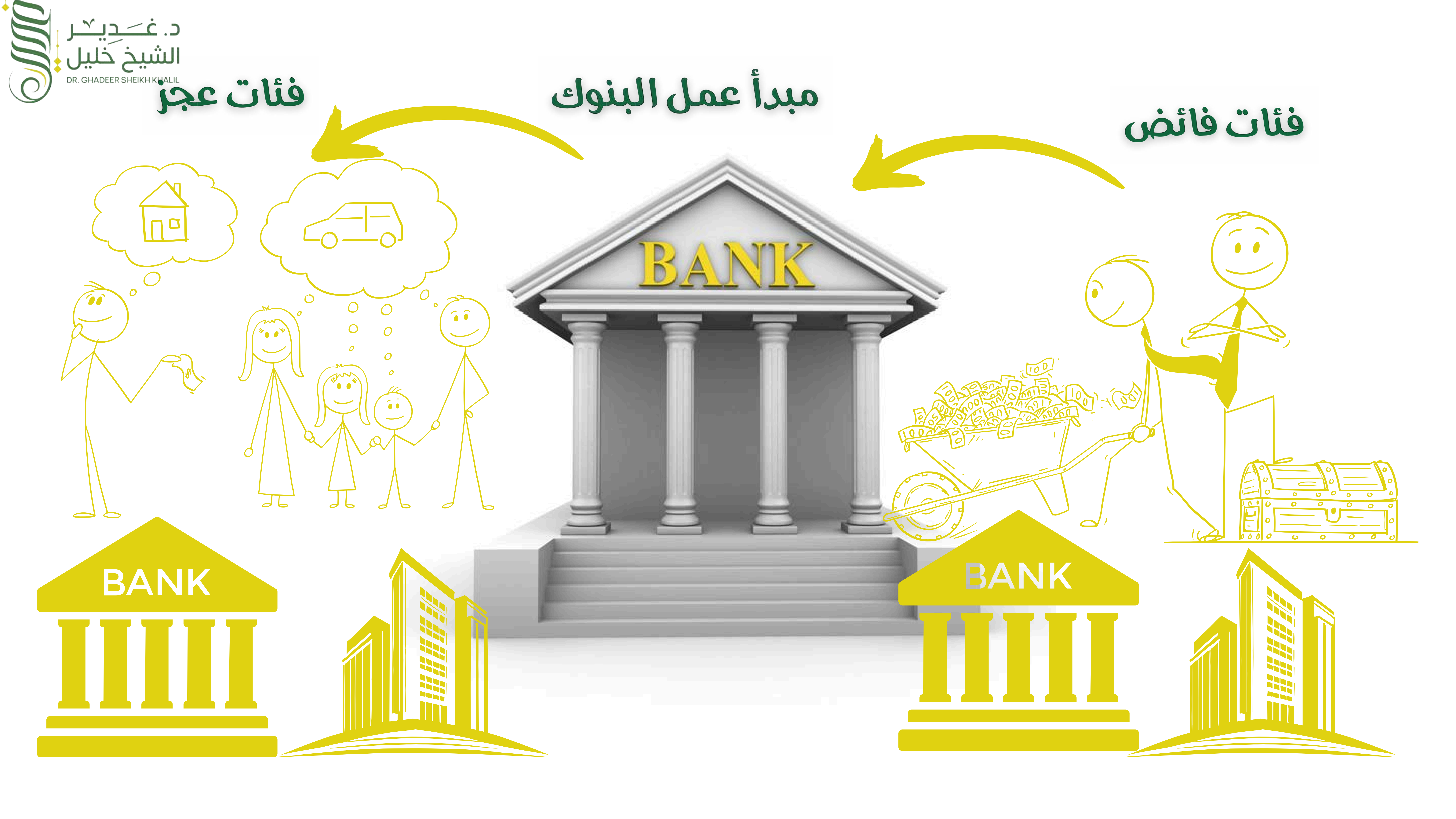
جامعة الزرقاء الخاصة

مستشارة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي



تعريف البنك التقليدي

البنك التقليدي: هو مؤسسة مالية مصرفية وسيطة تقبل الودائع من الوحدات ذات الفائض النقدي وتُقرض الوحدات ذات العجز النقدي، وتقدم مجموعة مختلفة من الخدمات والتسهيلات المصرفية.


د. غدير
الشيخ خليل
DR. GHADEER SHEIKH KHALIL
مبدأ عمل البنوك
فئات عجز
فئات فائض
BANK
BANK
BANK



البنك (المصرف):

مؤسسة مالية تقبل الودائع (الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة) بحيث تقوم باستثمار تلك الأموال (استخدامها) (توظيفها) في منح الائتمان بأشكاله المختلفة.



البنك (المصرف):

مؤسسة مالية تقبل الودائع (الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة) بحيث تقوم باستثمار تلك الأموال (استخدامها) (توظيفها) في منح الائتمان بأشكاله المختلفة.

أصول (استخدامات الأموال)	خصوم (مصادر الأموال)
• نقد	• رأس المال.
• حسابات جارية.	• الاحتياطيات.
• محفظة استثمار.	• أرباح محتجزة.
• قروض.	• ودائع.
	• الاقتراض.



وقد عرّف قانون البنوك الأردني البنك على أنه:

الشركة (المساهمة العامة) التي رُخِّص لها ممارسة الأعمال المصرفية وفقًا لأحكام القانون.



الأعمال المصرفية:

هي قبول الودائع بمختلف أنواعها واستخدامها بصورة كليةٍ أو جزئيةٍ في منح الائتمان وأية أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالًا مصرفية (خدمات و تسهيلات).



إن عمل البنوك التقليدية (الربوية) من ناحية شرعية هو

حرام

حيث يرى الفقهاء أن عمل البنوك التقليدية قائم على مبدأ (استئجار وتأجير

النقود)، والذي يُعد من الربا المحرم شرعًا، لأنه يعتمد على سعر الفائدة.

(الربا المصرفي = ثمن تأجير النقود).



البنوك التجارية (التقليدية والإسلامية) تُعتبر:

1. مؤسسات مالية : تتعامل بالمال أخذًا وإعطاءً ،،، أو تمويلًا واستثمارًا .
2. مؤسسات وسيطة : ما بين الوحدات ذات الفائض النقدي والوحدات ذات العجز النقدي.
3. مؤسسات مصرفية : تمارس الأعمال المصرفية (الخدمات والتسهيلات) بموجب أحكام القانون.
4. مؤسسات ربحية : فهي منشآت أعمال تهدف إلى تحقيق الربح.



ميزانية البنوك التقليدية:

إن الأرصدة الأكبر التي تتكون منها ميزانية أي بنك تقليدي تتمثل بـ:

-الودائع (الحسابات) بمختلف أنواعها وهي تمثل التزامًا على المصرف لأصحاب الأموال المودعة.

-القروض بأنواعها وهي تمثل حقوق للبنك على المتعاملين معه.

أصول (استخدامات الأموال)	خصوم (مصادر الأموال)
• نقد	• رأس المال.
• حسابات جارية.	• الاحتياطيات.
• محفظة استثمار.	• أرباح محتجزة.
• قروض.	• ودائع.
	• الاقتراض.

BANK

BANK



قائمة الدخل للبنك التقليدي فإنها تتمثل بـ:

-الفوائد المقبوضة من مديني البنك.

-الفوائد المدفوعة لدائني البنك.

قائمة الدخل للبنك التقليدي

مجموع دخل الفوائد المقبوضة:

- قروض
- دخل فوائد متنوّع.

- مجموع مصروف الفوائد

- الودائع
- مصروف فوائد متنوّع.

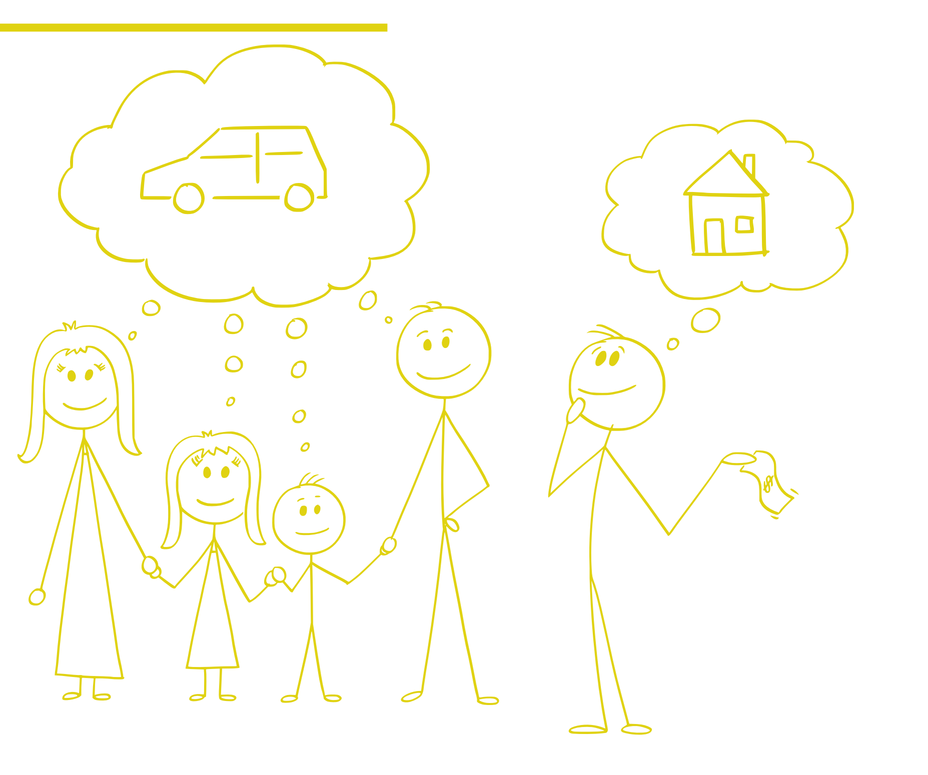
صافي دخل الفوائد



مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التقليدية:

أصول (استخدامات الأموال)

- نقد
- حسابات جارية.
- محفظة استثمار.
- قروض.





خصوم (مصادر الأموال)

مصادر داخلية:

- رأس المال.
- الاحتياطيات.
- أرباح محتجزة.



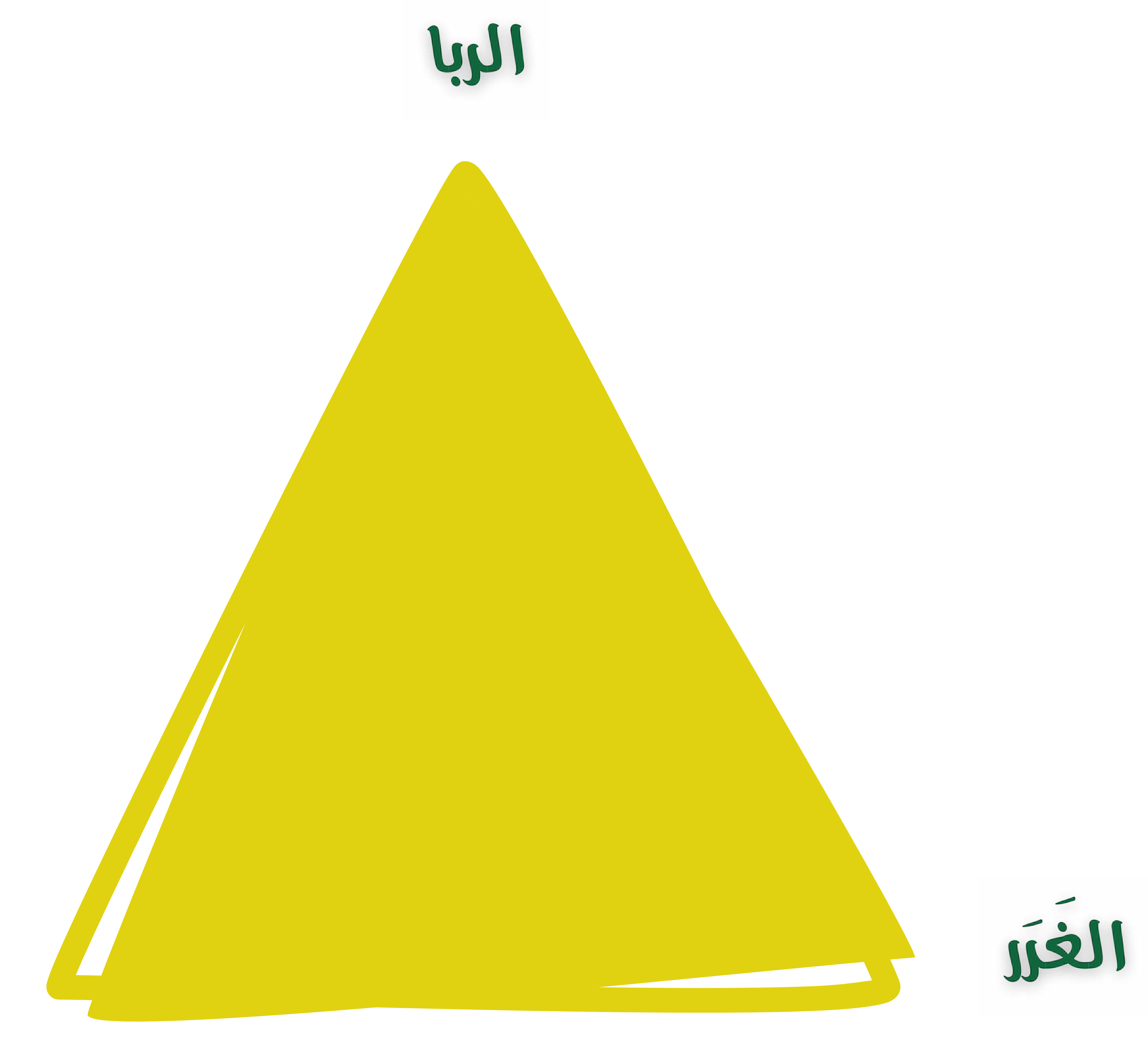
مصادر خارجية:

- ودائع.
- الاقتراض.
- السندات
- شهادات الايداع





مثلث المحرّمات (المحظورات) في الشريعة الإسلامية:





"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ
(278) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ
رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (279)"

سورة البقرة



البنك الإسلامي:

هو عبارة عن مؤسسة مالية (بنك تجاري) يهدف إلى الربح من خلال قبول الودائع (الائتمانية والاستثمارية)، واستثمار الأموال من خلال مجموعة من الأدوات الاستثمارية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد عرّف قانون البنوك الأردني البنك الإسلامي:

بأنه الشركة (المساهمة العامة) التي رُخص لها ممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية بموجب القانون المنصوص عليه في المملكة.



يعتبر البنك الإسلامي أحد مكونات النظام المالي (والجهاز المصرفي) وتنطبق عليه القوانين التالية:

-قانون البنك المركزي.

-قانون البنوك الأردني.

-قانون الشركات المساهمة.

-قانون التجارة.



نشأة البنوك الإسلامية




إن فكرة إنشاء البنوك الإسلامية بدأت في الظهور عام **1940** في ماليزيا حيث تم إنشاء ما يسمى بنوك الادخار بلا فوائد.




وأول بنك إسلامي متكامل هو بنك دبي الإسلامي عام **1975**.




أما العمل المصرفي الإسلامي في الأردن فيعود إلى عام **1978** عندما باشر البنك الإسلامي الأردني أعماله.



ثم جاء بعد ذلك البنك العربي الإسلامي الدولي عام **1998**.

ثم بنك الأردن دبي الإسلامي عام **2010** (أصبح بنك صفوة الإسلامي عام **2017**).



ثم مصرف الراجحي عام **2011** .



أسس وضوابط العمل المصرفي الإسلامي:

بعتُك سيارتي الهوندا (اللون الرمادي رقم 656478) ب10 آلاف دينار

قبلت

العقود والمعاملات في الإسلام:

العقد بالمفهوم الشرعي: هو ربط كلامين أو ما يقوم مقامهما بحيث ينشأ عنهما أثر شرعي.

أركان العقد: الصيغة (الايجاب والقبول)

محل العقد (المعقود عليه)

شروط صحة العقد :

أولًا: (((الشروط المتعلقة بالإيجاب والقبول)))

1. صدور الإيجاب والقبول بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع.
2. أن يصدر الإيجاب والقبول عن أشخاص لديهم أهلية الأداء (أن يكون الشخص بالغًا عاقلًا راشدًا له القدرة على ممارسة المعاملات أو العبادات من ناحية شرعية).
3. أن لا يكون العاقد وكيلًا عن الطرفين باستثناء كون العاقد هو الأب أو القاضي أو الوصي.
4. موافقة الإيجاب للقبول، وأن يصدر الإيجاب والقبول برضى الطرفين.
5. صدور الإيجاب والقبول في مجلس واحد متصل وهو ما يسمى باتحاد مجلس العقد.

شروط صحة العقد :

ثانيًا : (((الشروط المتعلقة بالمعقود عليه (محل العقد))))

1. أن يكون المعقود عليه موجودًا عند التعاقد فلا يجوز إبرام العقد على المعدوم أو مستحيل الوجود.
2. أن يكون محل العقد حلالًا .
3. أن يكون محل العقد مقدور التسليم وقت التعاقد.
4. أن يكون محل العقد معلومًا علمًا نافيًا للجهالة.





الربا

ثالثًا: (((الشروط المتعلقة بصحة أو سلامة العقد)))

1. أن يخلو العقد من: أ- الربا

ب- الغَرَر

ج- أكل أموال الناس بالباطل

الغَرَر

أكل أموال الناس بالباطل

ملاحظة: يحق لكل من أطراف العقد وضع الشروط التي تحقق مصلحته شريطة أن لا يكون هناك أي شرط يحرم حلالًا أو يحل حرامًا (الشروط متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية).



الربا :

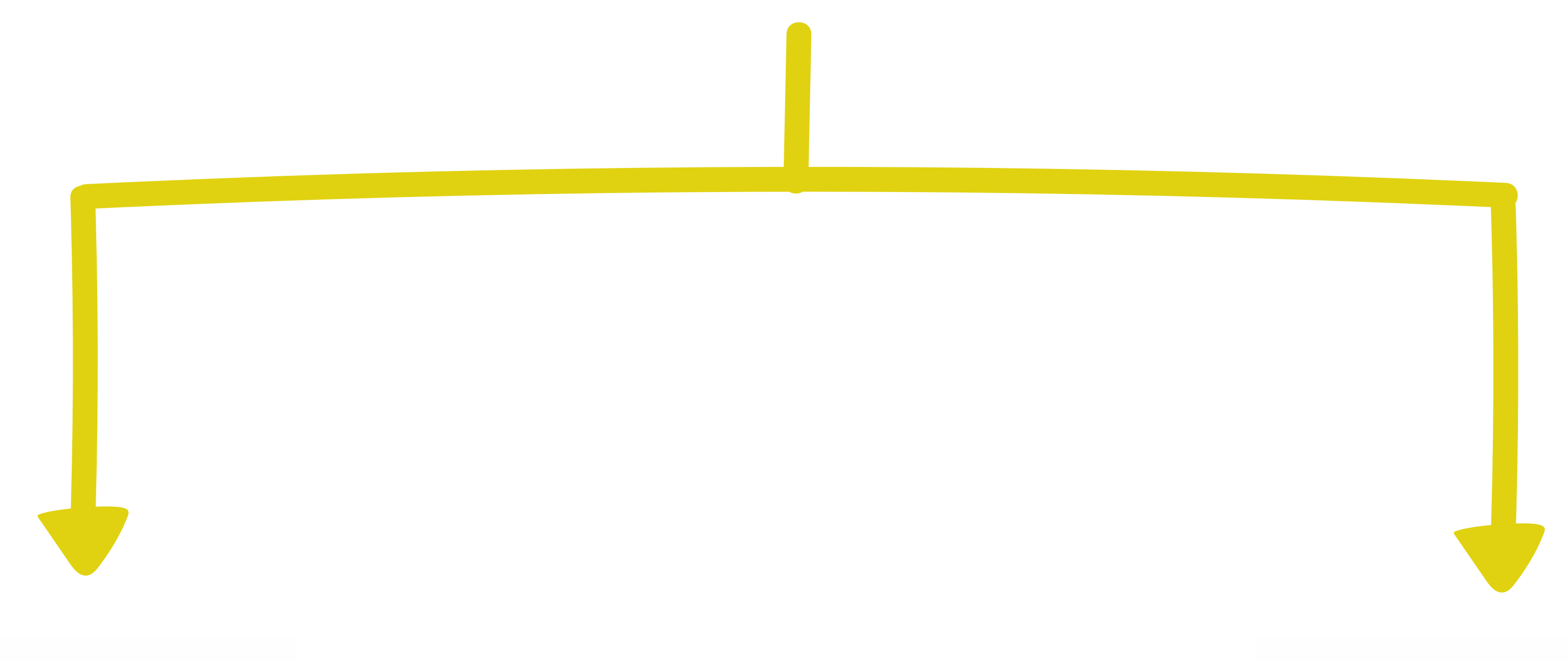
الربا اصطلاحًا : التفاضل (الزيادة) في أشياء، أو النَّساء (النسيئة) (الآجل) في أشياء.

أدلة تحريم الربا :

1. من القرآن الكريم قوله تعالى: (وأحلّ الله البيع وحرّم الربا).
2. من السنة النبوية الشريفة: "لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه).
3. من الإجماع: أجمع علماء الأمة الإسلامية على حُرمة الربا .



أنواع الربا:



ربا البيوع:

ربا المعاملات، الربا الخفيّ، ربا السُّنة

يمكن توضيح القواعد الربوية (ربا البيوع) من خلال حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ((الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبُر بالبُر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مِثلاً بمِثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء)). أو كما قال صلى الله عليه وسلم.

ربا الديون:

ربا الجاهلية، الربا الجليّ، ربا القرآن

طبيعة عمل البنك التقليدية

هو الزيادة في أحد العوضين مقابل تأخير الدفع



أنواع الربا:

ربا البيوع:
يقسم الى:

- ربا الفضل:
- ربا النسيئة:

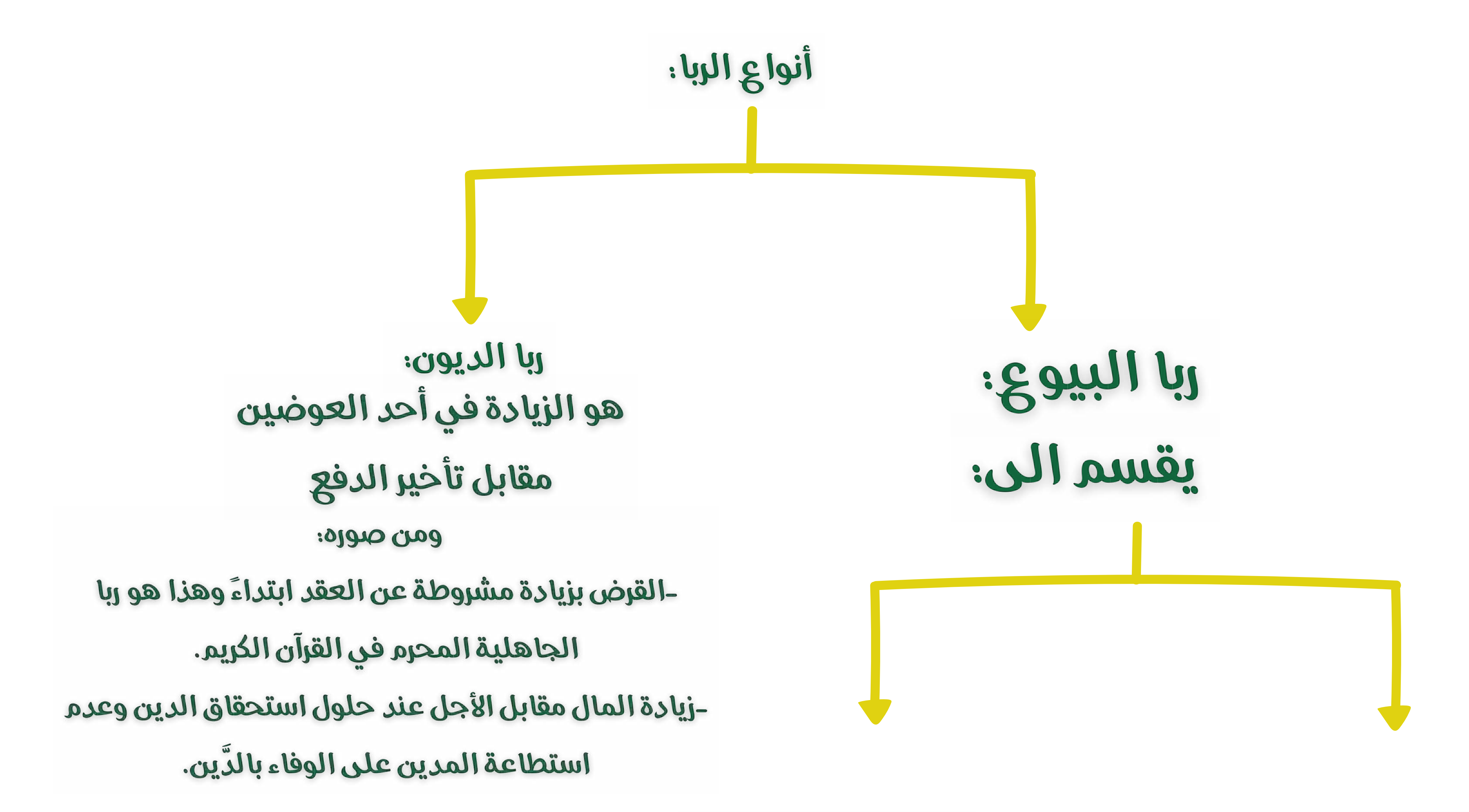
ربا الديون:
هو الزيادة في أحد العوضين مقابل تأخير الدفع

ومن صوره:

-القرض بزيادة مشروطة عن العقد ابتداءً وهذا هو ربا الجاهلية المحرم في القرآن الكريم.

-زيادة المال مقابل الأجل عند حلول استحقاق الدين وعدم استطاعة المدين على الوفاء بالدَّين.





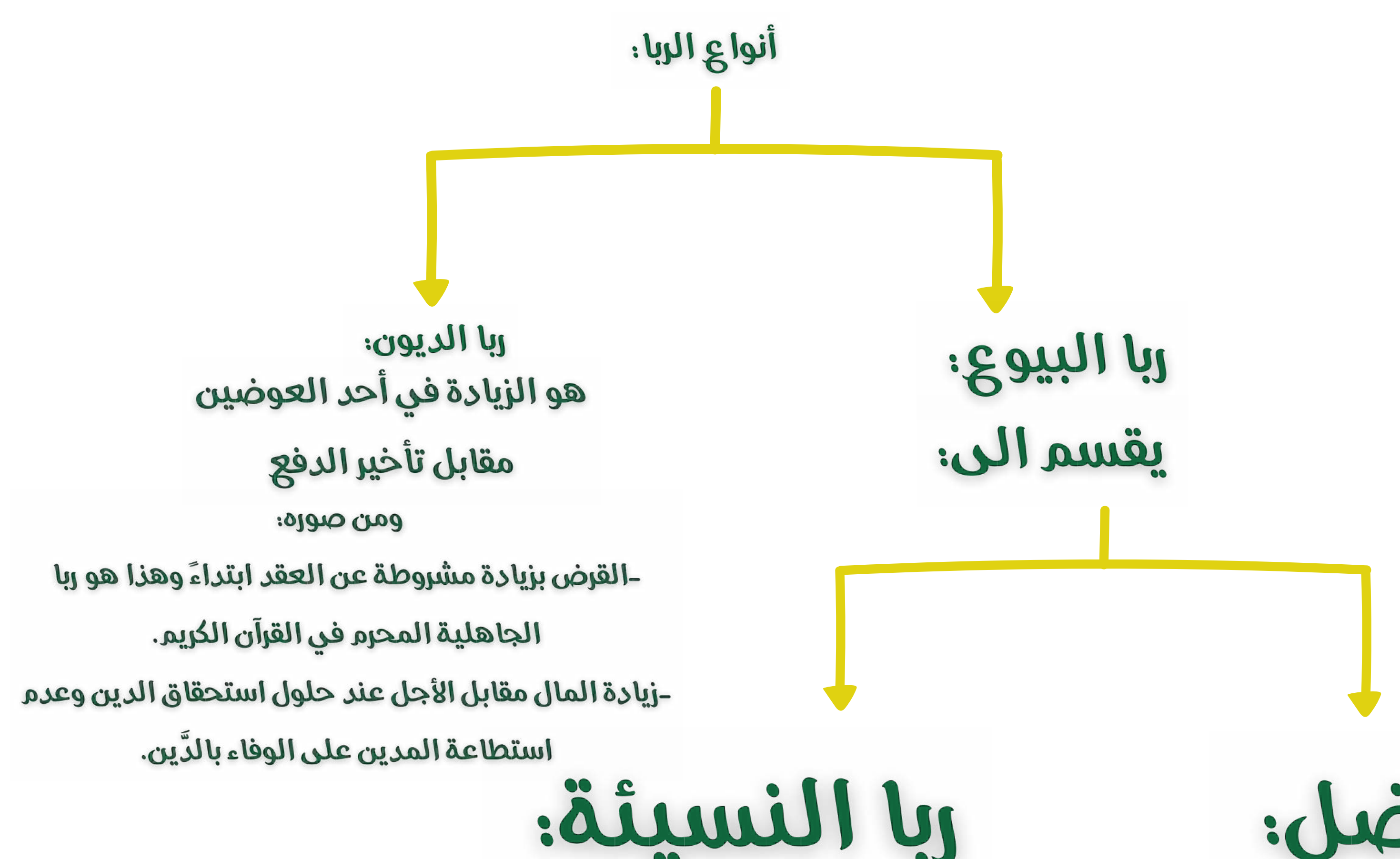
ربا الفضل:

هو عبارة عن زيادة أحد البدلين المتجانسين لسبب غير تأخير الدفع، مثل: بيع كيلو من التمر الجيد باثنين كيلو من التمر الردي.

ربا النسيئة:

هو عبارة عن تأجيل في مبادلات مخصوصة (الأصناف الستة) مبادلة الأموال الربوية نتيجة تأخير الدفع

د. غدير الشيخ خليل
DR. GHADEER SHEIKH KHALIL



أنواع الربا:

ربا البيوع:
يقسم الى:

ربا الفضل:
هو عبارة عن زيادة أحد البدلين المتجانسين لسبب غير تأخير الدفع، مثل: بيع كيلو من التمر الجيد باثنين كيلو من التمر الردي.

حالاً

لأجل

ربا النسيئة:
هو عبارة عن تأجيل في مبادلات مخصوصة (الأصناف الستة) مبادلة الأموال الربوية نتيجة تأخير الدفع

ويقسم ربا النسيئة إلى:

بيع ربوي بمثله من جنسه نساءً، مثل: بيع صاع من التمر حالًا بصاعين من التمر آجلًا.

بيع ربوي بغير جنسه نساءً، مثل: بيع صاع من التمر حالًا بصاعين من القمح بعد سنة.

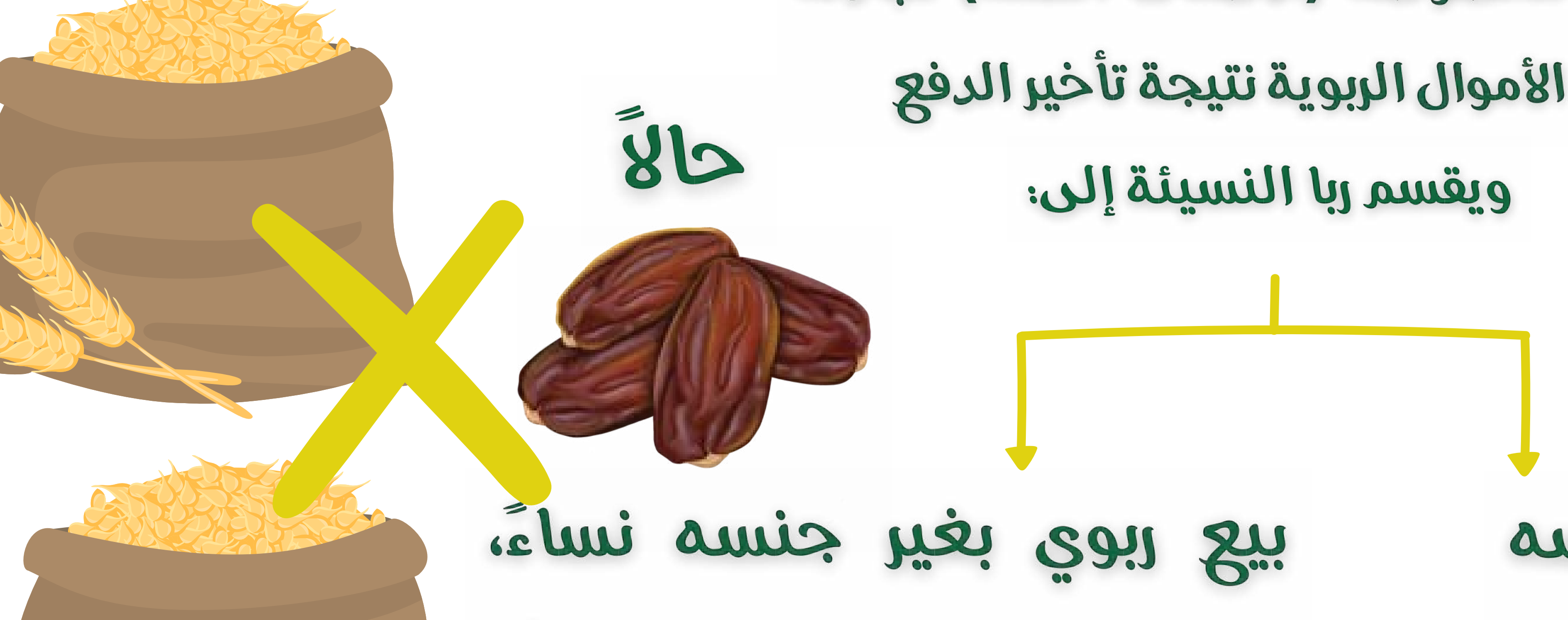
ربا الديون:
هو الزيادة في أحد العوضين مقابل تأخير الدفع

ومن صوره:

-القرض بزيادة مشروطة عن العقد ابتداءً وهذا هو ربا الجاهلية المحرم في القرآن الكريم.

-زيادة المال مقابل الأجل عند حلول استحقاق الدين وعدم استطاعة المدين على الوفاء بالدَّين.

لأجل



د. غدير الشيخ خليل
DR. GHADEER SHEIKH KHALIL

ملخص القواعد الربوية ((ربا البيوع))

صنف بنفسه أو ((جنس بمثله))

(ذهب بذهب أو قمح بقمح):-

يشترط التساوي والتقابض.

أي أنه لا يجوز التفاضل (الزيادة) ولا يجوز النَّساء (التأجيل).



يشترط التقابض والتماثل

أثمان بأثمان

(ذهب بفضة)

أو أقوات بأقوات

(قمح بشعير):-

يشترط التقابض فقط دون التساوي.

أي أنه يجوز التفاضل (الزيادة) ولا يجوز النَّساء (التأجيل).



يشترط التقابض

أثمان بأقوات أو أقوات بأثمان

(ذهب بملح أو تمر بفضة):-

لا يشترط التساوي ولا التقابض.

"إذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم"

أو كما قال صلى الله عليه وسلم.

أي أنه يجوز التفاضل (الزيادة) و يجوز النَّساء (التأجيل).



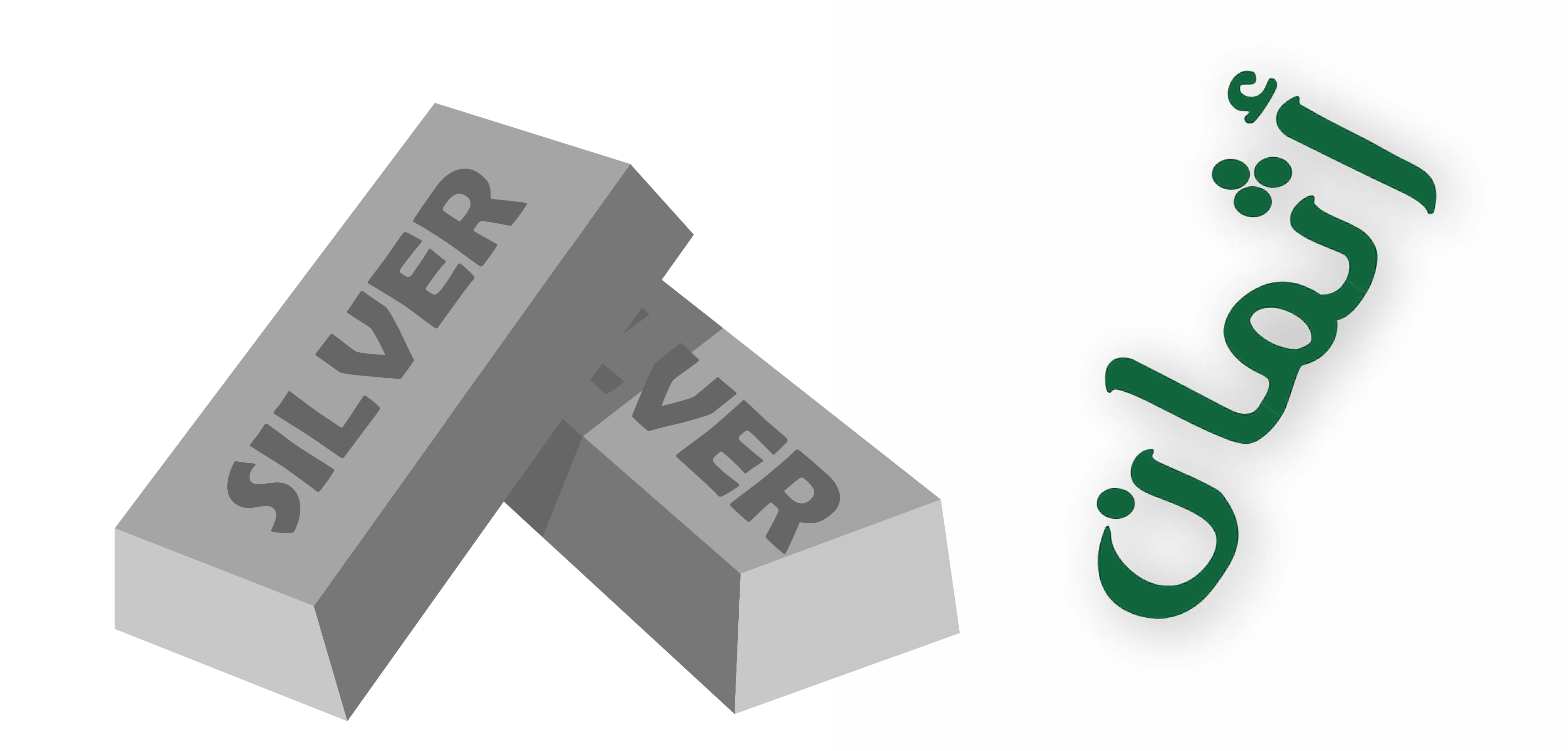
لا يشترط التقابض ولا التماثل



أمثلة على أهم القواعد الربوية (ربا البيوع):

1. الأصناف الستة: الذهب والفضة (أثمان)، والقمح والشعير والملح والتمر (أقوات)، وكلها تُعد من الأموال الربوية التي تنطبق عليها أحكام الربا (ربا البيوع).









أمثلة على أهم القواعد الربوية (ربا البيوع):



2. لا يجوز بيع أي جنس بمثله بالتفاضل (بالزيادة) بأي حال من الأحوال مثل (لا يجوز بيع 7 كغم من القمح بـ 4 كغم من القمح) لأن القاعدة هنا تنص على أنه:

"إذا اتحد الجنس وجب التساوي" ولا يُنظر إلى أفضلية النوع.



أمثلة على أهم القواعد الربوية (ربا البيوع):

3. يجوز بيع مال ربوي (الأصناف الستة المذكورة في الحديث النبوي الشريف) بغير جنسه شريطة أن يكون التسليم فورًا وفي مجلس العقد، مثل: (يجوز بيع كغم من القمح بـ 2 كغم من الشعير حالًا).

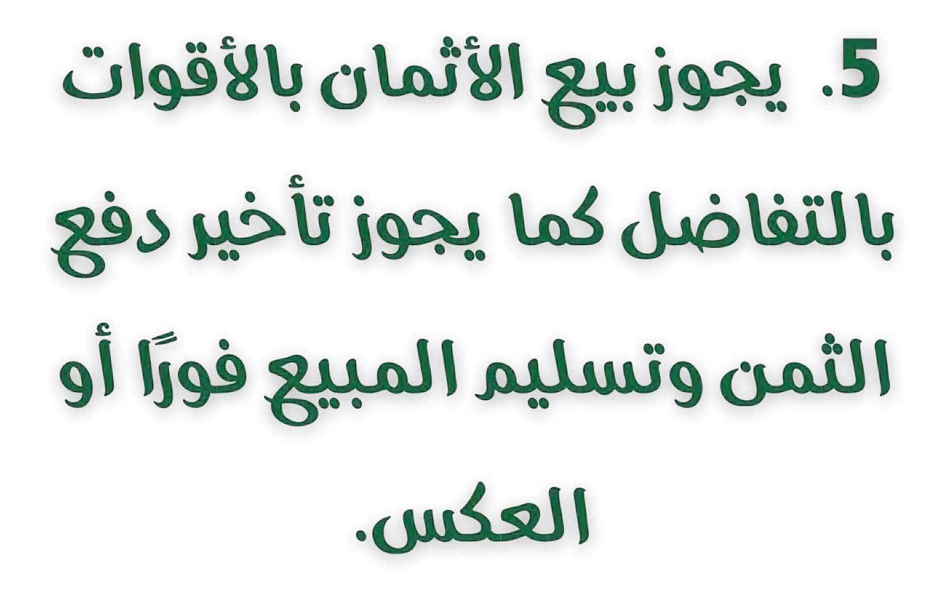
كيلو تمر 4

بشرط التقابض

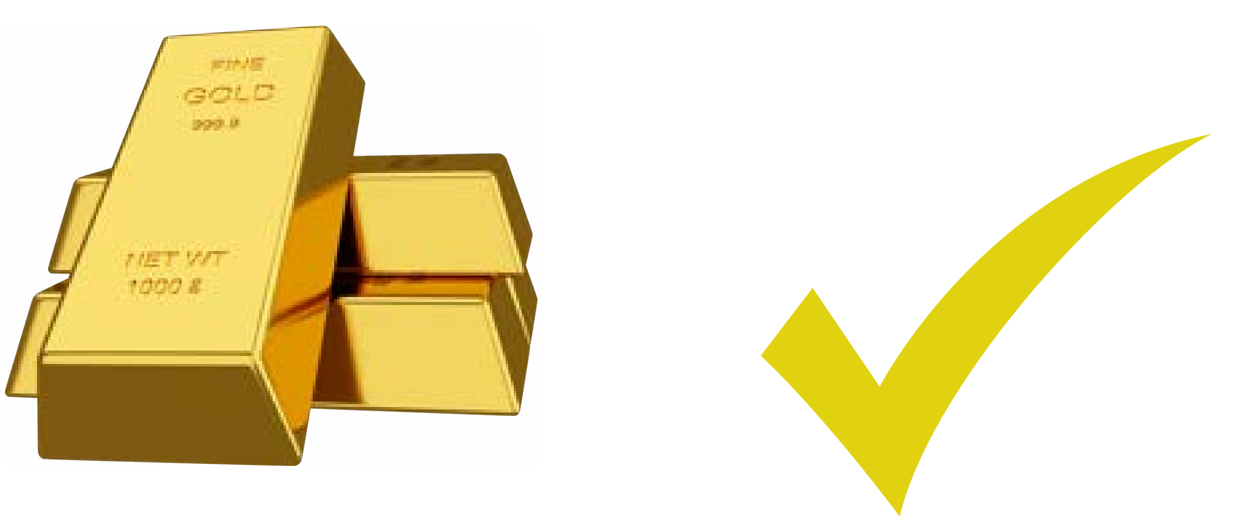
كيلو شعير 2



أمثلة على أهم القواعد الربوية (ربا البيوع):



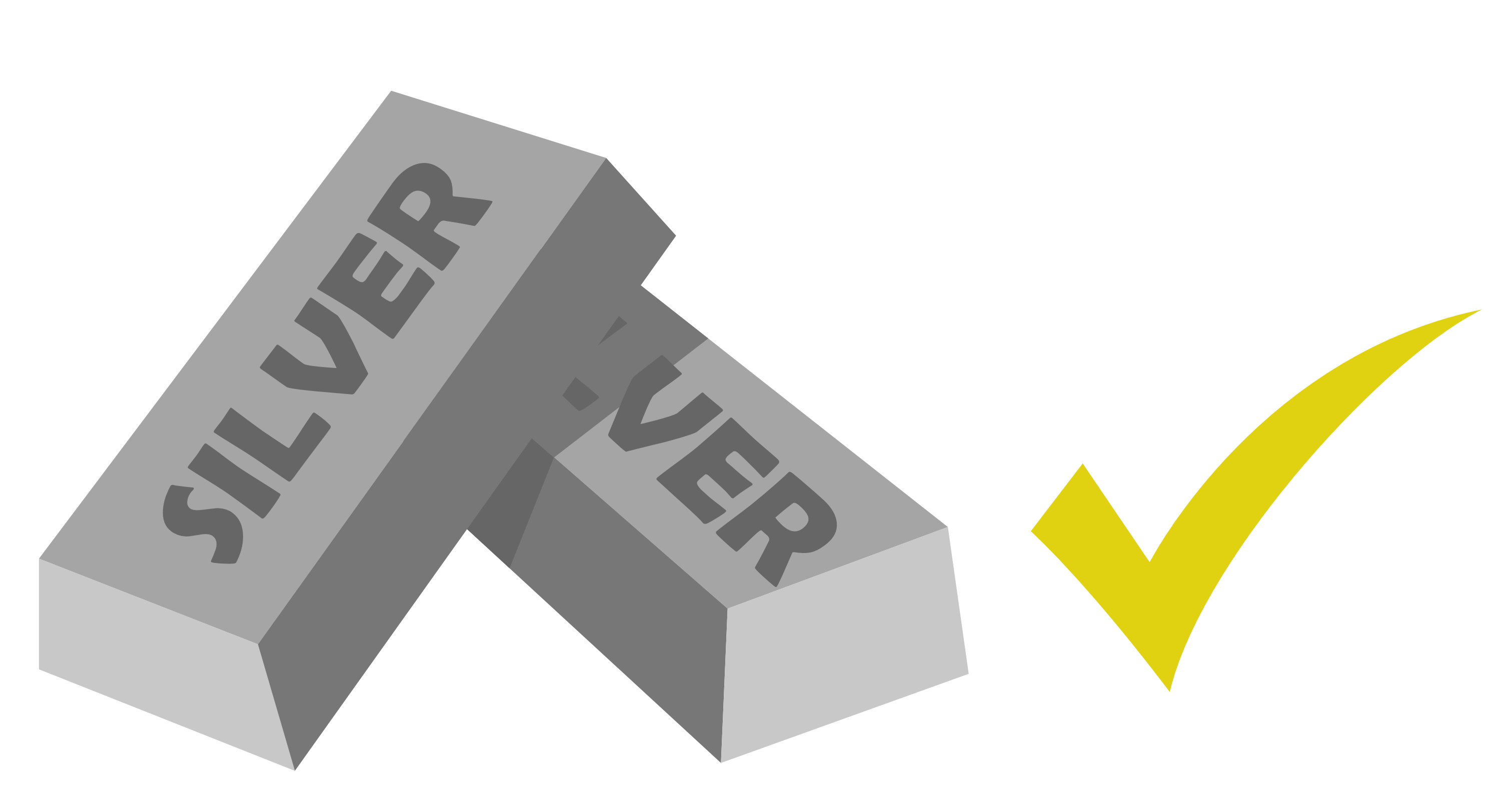
5. يجوز بيع الأثمان بالأقوات بالتفاضل كما يجوز تأخير دفع الثمن وتسليم المبيع فورًا أو العكس.













أمثلة على أهم القواعد الربوية (ربا البيوع):

6. الأموال غير الربوية (غير الأصناف الستة المذكورة في الحديث) يجوز مبادلتها وحسب اتفاق المتبايعين شريطة عدم مخالفة شروط العقد الصحيح.

(جواز بيع التقسيط) (جواز التعامل بالشيكات)



أمثلة على أهم القواعد الربوية (ربا البيوع):

7. تم قياس العملات الورقية المتداولة حاليًا على أساس الذهب و الفضة ، وبالتالي فإن مبادلة عملة بجنسها والزيادة تعتبر من الربا وهذا هو أساس عمل البنوك التقليدية. فعلى سبيل المثال:

-لا يجوز مبادلة (1000) دينار أردني بِـ (1050) دينار أردني حالًا أو آجلًا.

-يجوز مبادلة (100) دينار أردني بِـ (500) ريال سعودي على أن يكون التسليم حالًا (تقابض).

-لا يجوز مبادلة (100) دينار أردني بِـ (500) ريال قطري إذا كان التسليم آجلًا .



ريال سعودي 130



دينار أردني 86



دينار أردني 42

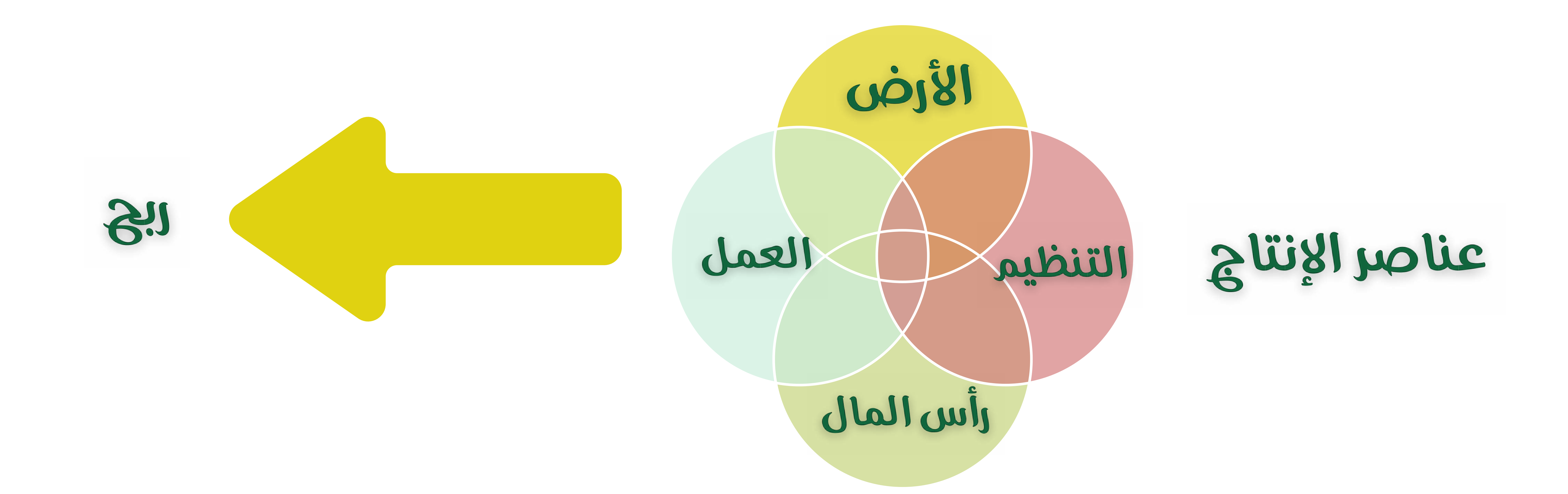
دينار أردني 86



الربح:

الربح (اصطلاحًا): هو الزيادة (النَّماء) على رأس المال الناجم عن تقليبه واتحاده مع عناصر الإنتاج الأخرى بحيث يكون هناك زيادة في رأس المال النقدي أو في حجم المنتَج من السلع والخدمات.

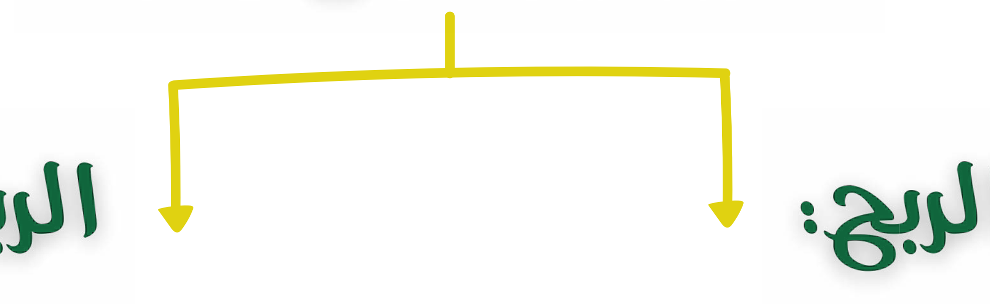
(((عناصر الإنتاج: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)))





الربح:

الفرق بين الربح والربا :



الربح:


ناشئ عن تصرف بالمال سواءً كان ذلك بالبيع أو الشراء، ويتم ذلك على وجه المساواة أو العدالة بين البائع والمشتري


يستحق بناءً على ما يقدمه التاجر من جهد وعمل وضمان للمال (امتزاج عناصر الإنتاج)،

في البيع يؤخذ مرةً واحدة


(الربح) في التجارة يُستحق بناءً على مخاطرة يتحملها التاجر

الربا :


في (الربا) فإن النفع يكون متحققًا للدائن أي المُرابي دون المدين.


لا يوجد امتزاج لعناصر الإنتاج (رأس المال والعمل).


يؤخذ أكثر من مرة أضعافًا مضاعفة


في الربا فلا مخاطرة يتحملها رب المال فتكون المخاطرة هنا معدومة



الربح:

لا يوجد حد أعلى للربح في الإسلام، ولكن يجب أن يكون هذا الربح منضبطاً وفق أسس وضوابط وقيود معينة بعيدًا عن الربا وحسب أعراف المجتمع من قواعد العدل والمساواة ومنع الغَرر وعدم أكل أموال الناس بالباطل وغيرها.



أسس ومبادئ العمل المصرفي الإسلامي:

1. التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها .
2. منع التعامل بالربا أخذًا وعطاءً، لقوله جلَّ في عُلاه: "وأحَلَّ اللهُ البيعَ وحرَّمَ الرِّبا"
3. تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة في الربح وفقاً لمبدأ (الغُنم بالغُرم) والذي يعني أن الشخص الذي يستحق الربح عند تحققه يجب أن يشارك في تحمل الخسارة عند حدوثها .
4. عدم بيع ما لا تملك، لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تَبِع ما ليس عندك" .
5. إحياء أدوات التمويل والاستثمار الاسلامي وإحياء نظام الزكاة، وإرساء مبدأ التكافل الاجتماعي.
6. الالتزام بتطبيق المعايير الأخلاقية في التمويل والاستثمار، والمشاركة في تحمل مخاطر الاستثمار.
7. توجيه المدخرات نحو الاستثمار الحلال وبما يخدم التنمية الاقتصادية.
8. اجتناب المحرمات والمحظورات (الربا و الغَرَر و أكل أموال الناس بالباطل)



الوحدة الرابعة: مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية

تعتمد المصارف الإسلامية على مصادرَ معينةٍ من أجل الحصول على الأموال اللازمة للقيام بالعمليات المصرفية المختلفة، وما يميز هذه العمليات انضباطها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

(***) تتشابه المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في آلية استقطاب الأموال ((المصادر)) ولكنها تختلف إلى حد كبير في آلية استثمار وتوظيف تلك الأموال ((الاستخدامات))، حيث تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف مواردها وفقًا لمجموعة من الصيغ مثل المشاركة والمرابحة والإجارة والمضاربة.

(***) تتشابه المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في إدارة العمليات المصرفية حيث يأخذ البنك الإسلامي عمولة على الخدمات التي يقدمها (وكالة بأجر) مع عدم اقتران هذه العمولة بالمبلغ والزمن.
وتنفرد المصارف الإسلامية بتقديم خدمات التكافل الاجتماعية مثل (صندوق القرض الحسن، صندوق الزكاة، صندوق التأمين التبادلي أو التكافلي).



القوائم المالية في المصارف الإسلامية

يمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من القوائم المالية في المصارف الإسلامية كما تم الإشارة إليه من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي **AAOIFI**) كما يلي:

أولًا: قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمراً لأموال المساهمين والحسابات الاستثمارية، ومنها :

- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.

ثانيًا: قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مديرًا للاستثمارات المقيدة.

ثالثًا: قوائم مالية تعبر عن الوظيفة الاجتماعية للمصرف وتتمثل بِـ:

* قائمة مصادر أموال الزكاة واستخداماتها .
* قائمة مصادر أموال القرض الحسن واستخداماتها .

أولًا: قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمرًا لأموال المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية، حيث تتحد هذه القوائم بما يلي:



قائمة المركز المالي لمصرف إسلامي معين

الموجودات (الأصول)	**المطلوبات (الالتزامات) وحقوق الملكية**
النقد	حسابات (ودائع) ائتمانية (جارية)
ذمم البيوع الآجلة	ذمم دائنة
ذمم المرابحات	مطلوبات لمؤسسات ذات صلة
ذمم السَلَم	أرباح معلنة مستحقة
ذمم الاستصناع	أرباح مقترح توزيعها على المساهمين
مجموع ذمم البيوع الآجلة	مطلوبات أخرى
الاستثمارات	مجموع المطلوبات
المشاركات	حسابات استثمارية (مطلقة ومقيدة)
المضاربات	حقوق الملكية، رأس المال
موجودات للتأجير	الاحتياطيات
مساهمات في شركات ذات صلة	أرباح مبقاه (مدورة أو محتجزة)
أوراق مالية	مجموع حقوق الملكية
مجموع الاستثمارات	
موجودات ثابتة	
موجودات أخرى	
مجموع الموجودات	**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**



تتكون قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) من:

1) الموجودات: وهي ذلك الشيء القادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية مستقبلًا بمفرده أو بالاشتراك مع موجودٍ آخر.

2)المطلوبات: هي عبارة عن التزامات قائمة في حينها واجبة السداد مستقبلًا.

3)حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة وما في حكمها: وهي النقدية التي يتسلمها البنك من المودعين (أصحاب الحسابات الاستثمارية) ويقوم باستثمارها دون قيد أو شرطٍ ، ويشارك البنك الإسلامي هؤلاء المودعين بنسبةٍ محددةٍ من الأرباح نتيجةَ قيامه باستثمار هذه الأموال بصفته مضاربًا، وتمتاز هذه الحقوق بمجموعة من الخصائص، ومنها:

-أنها نقدية،،، وتُدار وفق القاعدة الشرعية: "الربح على ما اتفقا، والخسارة على رب المال بشرط عدم التعدي أو التقصير"

-يحكمها عقد المضاربة (المصرف مضاربًا وأصحاب حسابات الاستثمار رب المال).

-هذه المضاربة ثنائية من حيث عدد الأطراف.

-يمكن خلط هذه الأموال (الودائع) مع حقوق المساهمين، فالبنك الإسلامي له حق التصرف بها .

-قبض المصرف لحسابات الاستثمار المطلقة هو قبض أمانة لا قبض ضمان وبالتالي فإنها لا تمثل التزامًا على المصرف، ولذا تظهر في الميزانية العمومية بعد المطلوبات وقبل حقوق الملكية.

4)حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المُقيَّدة: وهي النقدية التي يتسلمها البنك من المودعين (أصحاب الحسابات الاستثمارية) ويقوم باستثمارها وفقً لقيدٍ أو شرطٍ ويشارك البنك الإسلامي هؤلاء المودعين بنسبةٍ محددةٍ من الأرباح نتيجة قيامه باستثمار هذه الأموال بصفته مضاربًا .

5) حقوق الملكية: وهي عبارة عن مقدار ما يبقى من موجودات المصرف بعد طرح المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.



• **قائمة الدخل:**

وهي عبارة عن قائمة توضح نتائج عمليات المصرف من ربح أو خسارة.

ويتمثل الاختلاف بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي في مبدأ إعداد قائمة الدخل، حيث أن قائمة الدخل في المصرف التقليدي هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة، أما قائمة الدخل في المصرف الإسلامي فيمكن التوصل إليها كما في المعادلة التالية:

+ عوائد استثمار أمواله الذاتية (الخاصة)

+ العمولات والأتعاب بدل تقديم الخدمات المصرفية

- المصروفات الإدارية والعمومية



تتكون قائمة الدخل مما يلي:

1. الإيرادات: وهي عبارة عن الزيادة في الموجودات أو النقص في المطلوبات أو كلاهما معًا خلال فترة زمنية معينة.
2. المصروفات: وهي عبارة عن النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات أو كلاهما معًا خلال فترة زمنية معينة.
3. المكاسب: هي عبارة عن الزيادة في قيمة موجودات المصرف الناتجة عن حيازة موجودات زادت قيمتها خلال الفترة المالية.
4. الخسائر: هي عبارة عن نقص في قيمة موجودات المصرف الناتجة عن حيازة موجودات انخفضت قيمتها خلال الفترة المالية.
5. عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.
6. صافي الدخل أو الخسارة: هو عبارة عن مقدار الزيادة أو النقص في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.



•قائمة التدفقات النقدية:

هي عبارة عن قائمة توضح معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة الجارية وتشمل:

أ- النقد وما في حُكمِهِ: وهو العملات المحلية والأجنبية لدى المصرف إضافةً إلى الودائع تحت الطلب لدى البنوك الأخرى.

ب- التدفقات النقدية من عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل.



ثانيًا: قوائم تعبر عن وظيفة المصرف الإسلامي بصفته مُديرًا للاستثمارات المقيدة:

وهي استثمارات تُدار وفق عقد (المضاربة المقيّدة) ويتم معالجتها محاسبيًّا باعتبارها وحدةً مستقلة، وتشمل هذه القائمة:

-الاستثمارات المقيّدة: وهي الأموال التي يقوم المصرف الإسلامي باستثمارها لصالح أصحابها على أساس عقد المضاربة المقيدة أو على أساس الوكالة بأجر. (أموال المضاربة المقيدة غير مضمونة).

-إيداعات وسحوبات أصحاب حسابات الاستثمارات المقيدة.

-أرباح أو خسائر حسابات الاستثمارات المقيدة.

-نصيب المصرف الإسلامي في أرباح حسابات الاستثمارات المقيدة بصفته مُضاربًا (في حال إدارتها وفق عقد المضاربة المقيدة)، أو أجرة المصرف الإسلامي (عمولته) المحددة ابتداءً بصفته وكيلًا أو أجيرًا أو مديرًا (في حال إدارتها وفق عقد الوكالة بأجر).



مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

المصادر الداخلية

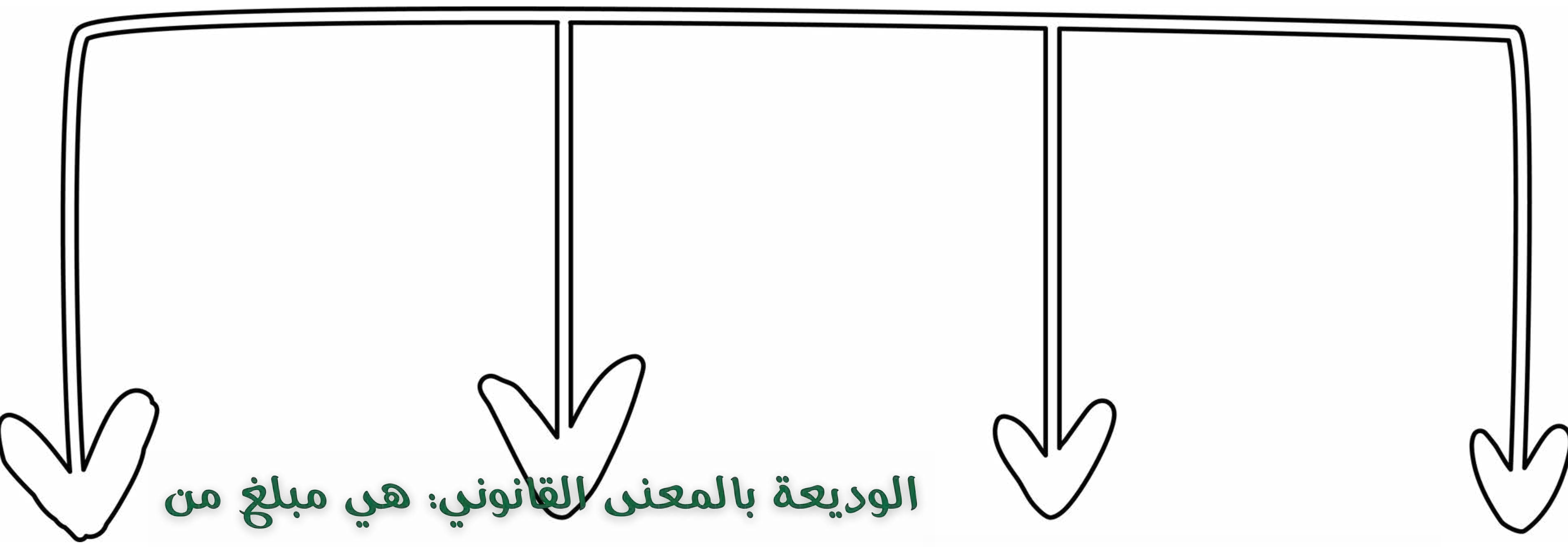
- حقوق المساهمين
  - رأس المال المدفوع
  - الاحتياطيات
    - احتياطي معدِّل الأرباح
    - احتياطي مخاطر الاستثمار
  - الأرباح المحتجزة
- المخصصات
  - المخصص الخاص
  - المخصص العام
- مصادر أخرى

المصادر الخارجية

- الحسابات الائتمانية والحسابات الاستثمارية
  - عقد قرض حسن
  - عقد المضاربة
- صكوك الاستثمار
- شهادات الإيداع
- صناديق الاستثمار



الوحدة الخامسة: الحسابات (الودائع) المصرفية في البنوك الإسلامية



الوديعة (اصطلاحًا): تعرف بأنها ما يُترك عند الأمين، كما تعرف أيضاً بأنها عبارة عن توكيل بحفظ مال.

الوديعة بالمعنى الفقهي: هي المال المدفوع إلى من يحفظه بمقابل أو بدون مقابل

الوديعة بالمعنى القانوني: هي مبلغ من النقود يسلمه شخص لشخص آخر بأي وسيلة من وسائل الدفع وبحيث يلتزم برده في الوقت المحدد وفقًا لشروط متفق عليها ، ويكتسب المودع لديه ملكية النقود ويكون له حرية التصرف بالرصيد مع الالتزام برد مثلها للمودِع عند الطلب.

مفهوم الودائع في البنوك الإسلامية:
إنّ المفهوم القانوني فقط ينطبق على جزء من الودائع في البنوك الإسلامية ألا وهي: الودائع الائتمانية (الحسابات الجارية أو حسابات تحت الطلب).



مفهوم القرض

القرض (اصطلاحًا): هو دفع المال إلى من ينتفع به بغير عِوض (قرض حسن) على أن يلتزم برده في وقت محدد مستقبلًا أو عند الطلب.



الفرق (الاختلاف) بين الودائع الاستثمارية والودائع الائتمانية

عقد المضاربة

عقد قرض حسن

البنك

الفرق (الاختلاف) بين الودائع الاستثمارية والودائع الائتمانية

الرقم	(من حيث)	(الحسابات الاستثمارية)	(الحسابات الائتمانية)
.1	**ملكية المال**	تبقى لرب المال	تنتقل للمقترض
.2	**طبيعة العقد**	**عقد المضاربة**	**عقد القرض**
.3	**الأطراف**	رب مال (صاحب الحساب الاستثماري) + مضارب (البنك الإسلامي)	مُقرض (صاحب الحساب الائتماني) + مُقترض (البنك الإسلامي)
.4	**العمل بالمال**	يجوز للمضارب	يجوز للمُقترض
.5	**نتائج العمل بالمال**	يتحمل رب المال الخسارة بشرط عدم تعدي المضارب أو تقصيره، أما الربح يوزع للطرفين على ما اتفقا	يتحملها المُقترض، فعليه الخسارة وله الربح. (الغُنمُ بالغُرم)
.6	**استرداد رأس المال (الضمان)**	لا يُشترط أن يسترد رب المال ماله إلا في حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط من قِبَل المضارب. **(غير مضمونة)**	يُشترط على المقترض إعادة رأس المال كاملًا للمقرض دون زيادة أو نقص في الوقت المحدد (لأنه قرض حسن). **(مضمونة)**



أنواع الحسابات (الودائع) في البنوك الإسلامية

الحسابات الائتمانية (الجارية)

تقبل البنوك الإسلامية هذا النوع من الودائع على أساس القرض الحسن، أي أن البنك الإسلامي يلتزم بردها دون زيادة أو نقصان، حيث يحصل البنك الإسلامي على تفويض من صاحب الوديعة للتصرف بها، وبالتالي فإن البنك يضمن مثل هذا النوع من الودائع وفقاً للقاعدة الشرعية: (الغُنم بالغُرم أو الخَراجُ بالضمان).

إن أسباب حصول البنك الإسلامي على أرباح هذا النوع من الودائع (الحسابات الائتمانية) دون إشراك المودعين تتمثل بـ:

أ. انتقال ملكية المال من المودع إلى البنك المُقترِض: أي أن هذا المال يصبح دَينًا في ذمة البنك.

ب. نتائج استثمار المال: هي من حق مالك المال (البنك) حيث أنه يتحمل مخاطر الاستثمار.

الحسابات الاستثمارية (المطلقة أو المقيدة)

وهي الحسابات (الودائع) التي يودعها أصحابها في المصارف الإسلامية بهدف الحصول على عائد نتيجة قيام المصرف الإسلامي باستثمار هذه الأموال، حيث يخضع استثمار هذه الأموال للقاعدة الشرعية "الربح على ما اتفقا، والخسارة حسب حصص رأس المال دون تعدٍّ أو تقصير" ويتم استثمار هذه الأموال على سبيل المضاربة.

وتعد حسابات الاستثمار من أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية،،،،، وتقسم إلى:

1. الإيداعُ مع التفويض

2. الإيداعُ دونَ تفويضٍ



أنواع الحسابات (الودائع) في البنوك الإسلامية

الحسابات الائتمانية (الجارية)

تقبل البنوك الإسلامية هذا النوع من الودائع على أساس القرض الحسن، أي أن البنك الإسلامي يلتزم بردها دون زيادة أو نقصان، حيث يحصل البنك الإسلامي على تفويض من صاحب الوديعة للتصرف بها، وبالتالي فإن البنك يضمن مثل هذا النوع من الودائع وفقاً للقاعدة الشرعية: (الغُنم بالغُرم أو الخَراجُ بالضمان).

إن أسباب حصول البنك الإسلامي على أرباح هذا النوع من الودائع (الحسابات الائتمانية) دون إشراك المودعين تتمثل بـ:

أ. انتقال ملكية المال من المودع إلى البنك المُقترِض: أي أن هذا المال يصبح دَينًا في ذمة البنك.

ب. نتائج استثمار المال: هي من حق مالك المال (البنك) حيث أنه يتحمل مخاطر الاستثمار.

الحسابات الاستثمارية (المطلقة أو المقيدة)

وهي الحسابات (الودائع) التي يودعها أصحابها في المصارف الإسلامية بهدف الحصول على عائد نتيجة قيام المصرف الإسلامي باستثمار هذه الأموال، حيث يخضع استثمار هذه الأموال للقاعدة الشرعية "الربح على ما اتفقا، والخسارة حسب حصص رأس المال دون تعدٍّ أو تقصير" ويتم استثمار هذه الأموال على سبيل المضاربة.

وتعد حسابات الاستثمار من أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية..... وتقسم إلى:

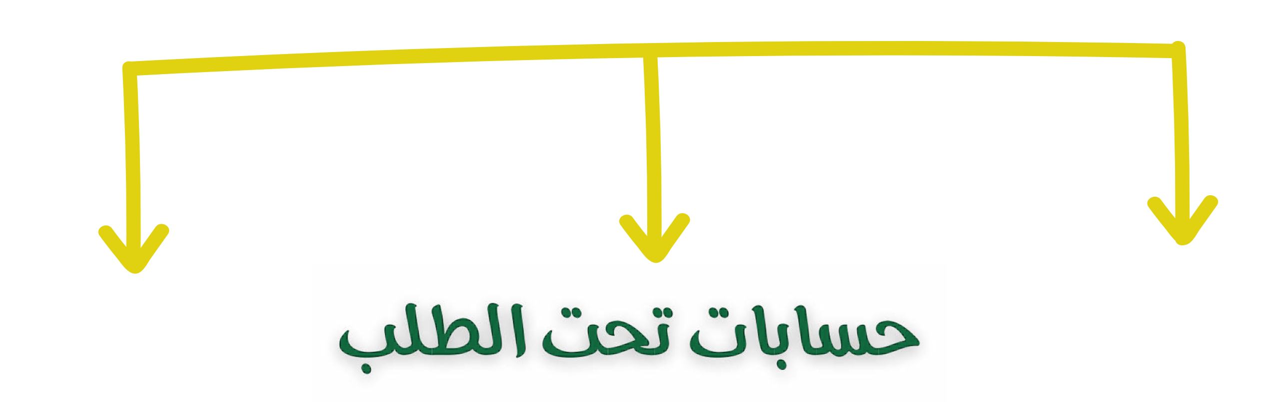
1. الإيداعُ مع التفويض
2. الإيداعُ دونَ تفويضٍ







أنواع الحسابات الائتمانية في البنوك الإسلامية:



الحسابات الجارية

يتم فتحها للأشخاص الذين يرغبون بالحصول على الخدمات المصرفية المختلفة، حيث يكون بالإمكان السحب والإيداع في أي وقت، ويجوز لهم استعمال دفاتر الشيكات.

حسابات تحت الطلب

ويتم فصلها في بعض البنوك عن الحسابات الجارية، وعادةً ما تُفتح لصغار المودعين الذين لا يرغبون بالسحب والإيداع بشكلٍ متكرر، لذلك لا يُمنح أصحاب هذه الحسابات دفاتر شيكات.

حسابات البنوك الأخرى



الأحكام المتعلقة بالحسابات (الودائع) الائتمانية في البنوك الاسلامية

1 طبيعة العقد بين المصرف والعميل:

يحق للبنك الإسلامي التصرف بالودائع الائتمانية، وبالتالي فإنها تكون بمثابة قرض حسن من المودِع إلى البنك، وهنا فإنه يتوجب على البنك الإسلامي ضمان مثل هذا النوع من الودائع، ويعتبر القرض من عقود التبرعات وليس من عقود المعاوضات.

فتح حسابات ائتمانية

(جارية)

لدى البنك

استثمار الأموال

BANK

مضمونة



الأحكام المتعلقة بالحسابات (الودائع) الائتمانية في البنوك الاسلامية

2 ضمان الحسابات الجارية (الائتمانية):

البنك الإسلامي (المُقترِض) يضمن الحسابات الجارية.

قبض المصرف الإسلامي لأموال الحسابات (الودائع) الجارية (الائتمانية) هو قبض (ضمان).

فتح حسابات أئتمانية (جارية) لدى البنك

استثمار الأموال

BANK

مضمونة



الأحكام المتعلقة بالحسابات (الودائع) الائتمانية في البنوك الاسلامية

3 عائد استثمار أموال الحسابات الائتمانية:

إن العائد على استثمار الحسابات الائتمانية (الجارية) يكون من حق البنك الإسلامي،

(له الربح وعليه الخسارة،،،، الغُنمُ بالغُرم).

الربح للبنك

فتح حسابات ائتمانية (جارية) لدى البنك

استثمار الأموال

BANK

مضمونة



الأحكام المتعلقة بالحسابات (الودائع) الائتمانية في البنوك الاسلامية



أجور الخدمات على الحسابات الائتمانية (الجارية):

يستحق البنك أخذ أجرة على الخدمات المختلفة التي يقدمها لأصحاب الحسابات الائتمانية (الجارية) لأنه في حُكم المقترض.

هل يستحق البنك أجور الخدمات على الحسابات الائتمانية (الجارية)؟







البطاقات الائتمانية

تحويل أموال

صرف العملات



الأحكام المتعلقة بالحسابات (الودائع) الائتمانية في البنوك الاسلامية

5

توزيع جوائز ومنافع مادية على أصحاب الحسابات الائتمانية (الجارية):

إن المنافع والهدايا المشروطة غير جائزة شرعًا لأن القاعدة تنص على أن كل قرض جرّ نفعًا فهو ربا، وإذا تم تقديم الهدايا والجوائز عند الوفاء بالقرض فهذا جائز ويعتبر من باب حسن القضاء، أما المواد الدعائية والتي تمنح لجميع المتعاملين مع البنك فهي جائزة وهي لا تعتبر من الربا.

هل يجوز توزيع جوائز ومنافع مادية على أصحاب الحسابات الائتمانية (الجارية)؟





الأحكام المتعلقة بالحسابات (الودائع) الائتمانية في البنوك الاسلامية



السحب والإيداع من أموال الحسابات الائتمانية:

يجوز الإيداع في الحساب الجاري والسحب منه في أي وقت يشاء فيه العميل دون قيدٍ أو شرط.









الأحكام المتعلقة بالحسابات (الودائع) الائتمانية في البنوك الاسلامية

7

تحويل الحسابات الائتمانية إلى حسابات استثمارية:

يجوز تحويل الحسابات الائتمانية (الجارية) إلى الحسابات الاستثمارية بحيث تشارك في الأرباح ابتداءً من الفترة التي يتم بها تحويل الحساب الجاري إلى حساب استثماري ولا يجوز الحصول على أرباح بأثر رجعي.

تحويل؟؟؟

لديه حساب أئتماني (جاري) لدى البنك

حساب استثماري



8

رهن الحسابات الائتمانية:

لا يجوز رهن الحسابات الائتمانية (الجارية) لأنها ديون.

يريد أحمد شراء بيت، ويحصل على تمويل من البنك الإسلامي

لكن البنك يريد ضمانات، هل يجوز لأحمد أن يرهن الحساب الجاري الذي يمتلكه بقيمة 10.000 دينار؟؟







الأحكام المتعلقة بالحسابات (الودائع) الائتمانية في البنوك الاسلامية

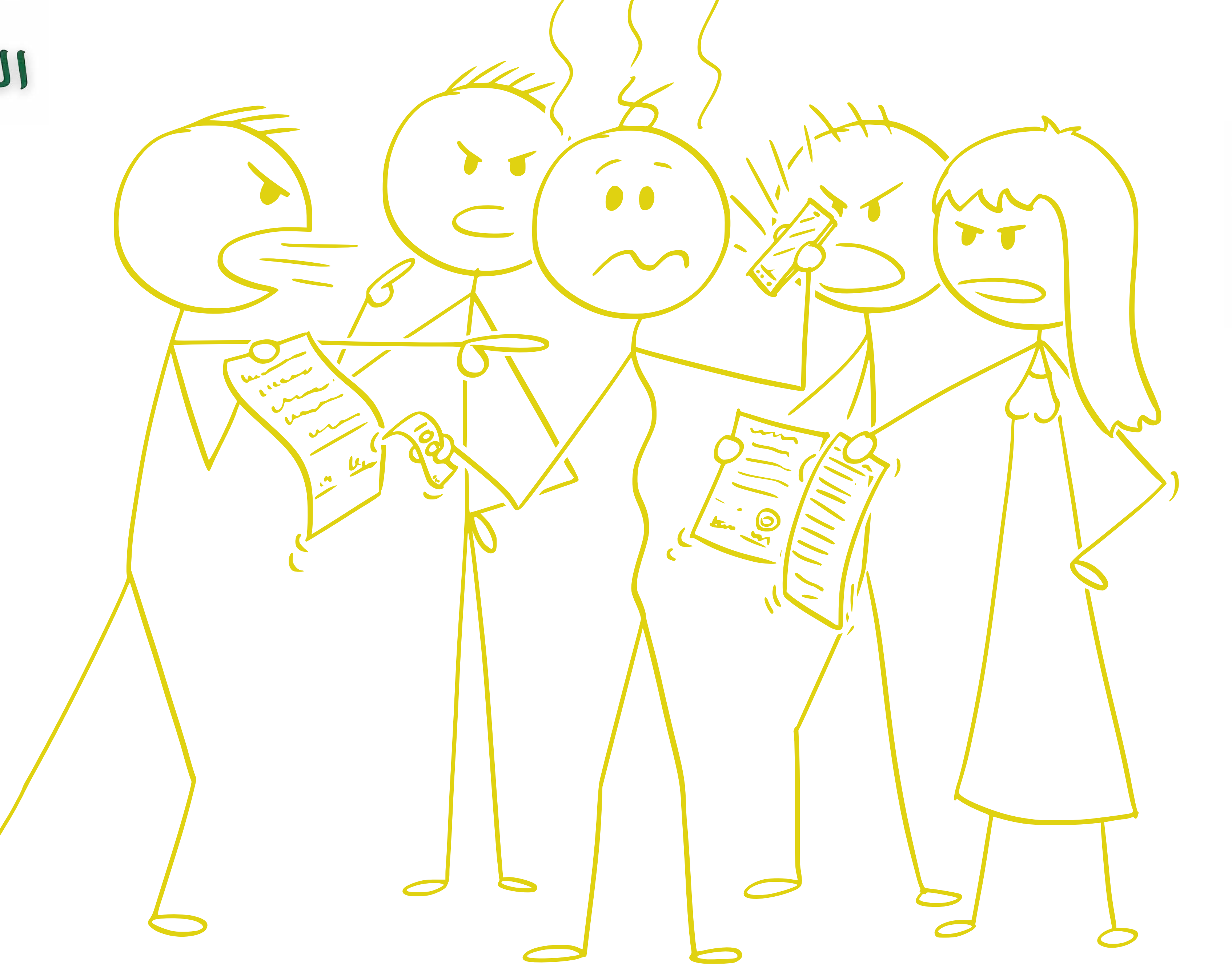


الحجز على الحسابات الائتمانية:

يجوز الحجز على الحساب الجاري مقابل المديونية على العميل.

أحمد مدين ب 20.000 دينار

لديه حساب جاري بقيمة 10.000 دينار، هل يجوز الحجز على رصيد أحمد؟؟





الأحكام المتعلقة بالحسابات (الودائع) الائتمانية في البنوك الاسلامية

10

السحب على المكشوف:

يعني السماح للعميل بسحب أرصدة تفوق المبالغ التي أودعها في البنك الإسلامي، حيث يعتبر البنك دائنًا للعميل ولا يجوز للبنك أخذ أي عمولة مقابل ذلك "إلا إذا تحمل البنك تكلفة معينة" فإن البنك يأخذ مقدار التكلفة فقط من عميله.

رصيد أحمد 10.000 دينار



هل يجوز أن يسحب 11.000 دينار؟؟؟



الوحدة الخامسة: الودائع (الحسابات الاستثمارية والائتمانية

القروض الحسنة المتبادلة: وهي اتفاق بين بنكين إسلاميين على أن يقدم كل منهما للاخر المبالغ التي يطلبها أي منهما بعملة محددة على سبيل القرض الحسن، على أن يتعهد هذا البنك المقترض بتقديم نفس المبلغ في فترة زمنية لاحقة للبنك المقرِض.



الوحدة الخامسة: الودائع (الحسابات الاستثمارية والائتمانية

الأرصدة التعويضية: وهي عبارة عن اتفاق بين بنك إسلامي وبنك تقليدي (ربوي) بعدم التزام البنك الإسلامي بدفع أي نوع من الفوائد للبنك التقليدي إذا ما انكشف الحساب لديه مع تعهد البنك الإسلامي بوضع وديعة لدى البنك التقليدي بنفس المبلغ والمدة التي انكشف بها الحساب، وهذا جائز نظرًا للحاجة العامة، وخاصةً أن البنوك الإسلامية تعمل في بيئة ربوية غالبًا إضافةً إلى أن ذلك يعد من قبيل النفع المشترك ما بين المقرض والمقترض.



الوحدة الخامسة: الودائع (الحسابات الاستثمارية والائتمانية)

أهم المزايا التي يحققها الحساب الجاري للبنك الإسلامي:

1. توفير السيولة بأقل تكلفة ممكنة.
2. استثمار المبالغ المودعة في الحسابات الجارية لصالح المساهمين (مُلّاك البنك الإسلامي).
3. جذب العملاء لبيعهم خدمات أخرى.
4. زيادة قدرة البنك على مضاعفة عرض النقد.
5. زيادة الإيرادات التي يحصل عليها البنك نتيجة العمولات التي يتقاضاها على الخدمات المصرفية المقدمة.

أهم المزايا التي يحققها الحساب الجاري للمتعاملين:

1. حفظ الأموال.
2. حرية التصرف بالرصيد.
3. الحصول على بعض الخدمات المصرفية المجانية.
4. توفير الوقت والجهد في عمليات الإيداع والسحب والتحويل وحفظ الأموال.
5. الاستفادة من خدمات الدفع (دفع أثمان سلع وخدمات ومشتريات ودفع الفواتير وغيرها).
6. الحصول على الخدمات الإلكترونية المختلفة خاصةً بطاقات الخصم الفوري.



مقارنة بين الودائع (الحسابات) الاستثمارية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (الربوية)

من حيث	ودائع الاستثمار / البنوك الإسلامية	ودائع الاستثمار / البنوك التقليدية
ملكية الأموال	تستمر ملكية المودع (صاحب الحساب الاستثماري) لأمواله .	تنتقل ملكية الأموال من المودِع إلى البنك التقليدي وبالتالي فإن المال يصبح دَينًا في ذمة البنك مما يحرم دفع أي زيادة للمودِع.
نتائج استثمار الأموال	(صاحب الحساب الاستثماري) يتحمل الخسائر بنسبة مساهمته في رأس مال المضاربة (دون تعدٍّ أو تقصير)، ويأخذ حصته المتفق عليها من الأرباح.	لا يتحمل المودع أي خسائر في حالة حدوثها ولا علاقة له بأرباح استثمار الأموال، بل له عائد محدد مُسبقًا (فائدة دائنة) بغض النظر عن نتائج استثمار ماله.
نوع العقد	عقد مضاربة (جائز شرعًا).	عقد إجارة على النقد / عقد بيع نقد بنفسه وزيادة، (عقد ربوي غير جائز شرعًا).
ضمان المال	لا يضمن البنك الإسلامي إعادة المال لأصحاب حسابات الاستثمار إلا إذا تعدّى أو قصّر. **(غير مضمونة)**	البنك التقليدي يضمن إعادة الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار بغض النظر عن نتائج الأعمال. **(مضمونة)**



لا تستثمر البنوك الاسلامية كامل مبالغ الحسابات الاستثمارية، وذلك للأسباب التالية:

1- متطلبات السيولة.

2- نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي. (لدى البنك المركزي الأردني ، 5% من الودائع).



أسس توزيع الأرباح بين البنك الإسلامي وأصحاب حسابات الاستثمار:

1. تحديد نسب توزيع الأرباح عند التعاقد وبموافقة الطرفين.
2. "الربح على ما اتفقا، والخسارة حسب حصص رأس المال دون تعدٍّ أو تقصير"

التعدي = وضع المال في أوجهٍ (مجالاتٍ) غير متفق عليها بينهما، أو سرقة المضارب من رأس المال.

التقصير= عدم بذل الجهد للقيام بالواجبات المطلوبة من قبل المضارب للمحافظة على رأس المال وتنميته.

3. يجوز تعديل نسب توزيع الأرباح بعد التعاقد وبموافقة الطرفين.
4. للبنك الحق في وضع نسب مختلفة من الأرباح تبعًا لحجم الحساب.
5. يتم احتساب الأرباح المتحققة على المبالغ المختلفة في المقدار والمدة.
6. يجوز للبنك أن يحدد الربح للمبلغ المودع في الشهر الذي يلي عملية الإيداع، أما في حالة السحب فإن الخسارة تكون في الشهر الذي تم السحب منه.



حسابات الاستثمار المخصصة (حسابات المضاربة المقيدة):

هي عبارة عن حسابات يتم الاتفاق مع أصحابها باستثمارها في مشاريع محددة (وفق قيودٍ أو شروطٍ وضوابطَ محددةٍ في العقد)، وتكون العلاقة بين البنك الإسلامي وأصحاب هذه الحسابات على أساس عقد المضاربة المقيدة أو الوكالة بأجر،،،، استنادًا إلى القاعدة الشرعية: "الربح على ما اتفقا، والخسارة حسب حصص رأس المال دون تعدٍّ أو تقصير".

المضاربة المقيدة: البنك الإسلامي هو المضارب، فيستحق حصةً من الأرباح كونه شريكًا مُضاربًا ،،، أما أصحاب الحسابات الاستثمارية فهم أرباب المال.

الوكالة بأجر : البنك الإسلامي هو الوكيل (الأجير) (المدير) يتقاضى أجرًا أو عمولةً ولا يستحق شيئًا من الأرباح لأنه ليس شريكًا، أما الموكل فهو صاحب الحساب الاستثماري.



الوحدة السادسة: التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية

التمويل في النظام المصرفي:

آلية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة (الداخلية والخارجية).

الاستثمار في النظام المصرفي:

آلية توظيف (تشغيل) (استخدام) الأموال التي تم الحصول عليها .



خصوصية الاستثمار وأهميته وضوابطه في النظام الاقتصادي الإسلامي:

١

1. احترام الإسلام للملكية الفردية للأموال (المُلكية الخاصة).
2. الإسلام يطالب أصحاب الأموال بالعمل على تنميتها .
3. الإسلام يطالب أصحاب الأموال بالعمل بما يخدم مصالح المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية.
4. يطالب الإسلام أصحاب الأموال عدم إلحاق الضرر بالآخرين عند استثمار أموالهم.
5. يطالب الإسلام أصحاب الأموال باستثمارها ضمن قنوات أباحها الشرع الحكيم.

1-تكمن أهمية الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي لما فيه من: تحقيق أسباب الربح الحلال،،، وتنمية المال وتحريم الاكتناز،،، وتوفير الحاجات الحالية والمستقبلية.



معايير التمويل و الاستثمار من المنظور الإسلامي

1. معيار العقيدة: أي يجب أن يكون تمويل و استثمار المال وفقًا لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.
2. المعيار الأخلاقي: أي الالتزام بمجموعة من القيم الأخلاقية عند تمويل و استثمار الأموال.
3. معيار التنمية: أي توجيه الأموال بما يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. معيار ربط الكسب بالجهد.
5. معيار الغُنم بالغُرم والخراج بالضمان.
6. لا مانع من تطبيق المعايير المادية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية كالسيولة والربحية والأمان.
7. تجنب المحرمات (المحظورات): 1- الربا 2- الغَرَر 3- أكل أموال الناس بالباطل



أدوات (صيغ) الاستثمار في البنوك الإسلامية

- البيوع
- الإجارات
- المشاركات
- الاستثمارات الأخرى



المشاركة في المصارف الإسلامية

هي اختلاط نصيبين بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر.

مشروعية عقد الشركة (عقد المشاركة):

1. من القرآن الكريم، قوله تعالى: "فهم شركاء بالثلث" .
2. من السنة النبوية الشريفة، ما جاء في الحديث القدسي (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدُهما صاحبه، فإن خانه خرجت من بينهما).
3. الإجماع: حيث أجمعت الأمة الإسلامية على جواز عقد الشركة نظرًا للمنافع المترتبة عليه،، وقد بُعث الرسول صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بعقد الشركة فأقرهم عليها .

د. غدير
الشيخ خليل
DR. GHADEER SHEIKH KHALIL

قاعدة

"تحمّل الخسارة في الشركات يجب أن يكون حسب مساهمة كل طرف في رأس المال، أما الربح فيكون حسب الاتفاق،،، شريطة عدم التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط"

الخسارة بحسب حصة كل من الشريكين

رأس مال الشركة

100.000 jd

%حصة البنك 60

حصة يوسف 40%

خسرت الشركة في نهاية السنة الأولى 12.000



حصة البنك من الخسارة 7200 jd

حصة يوسف من الخسارة 4800 jd





قاعدة

"تحمّل الخسارة في الشركات يجب أن يكون حسب مساهمة كل طرف في رأس المال، أما الربح فيكون حسب الاتفاق،،، شريطة عدم التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط"

الربح حسب الاتفاق

رأس مال الشركة

100.000 jd

حصة البنك 60%

حصة يوسف 40%

ربحت الشركة في نهاية السنة الثانية 15.000



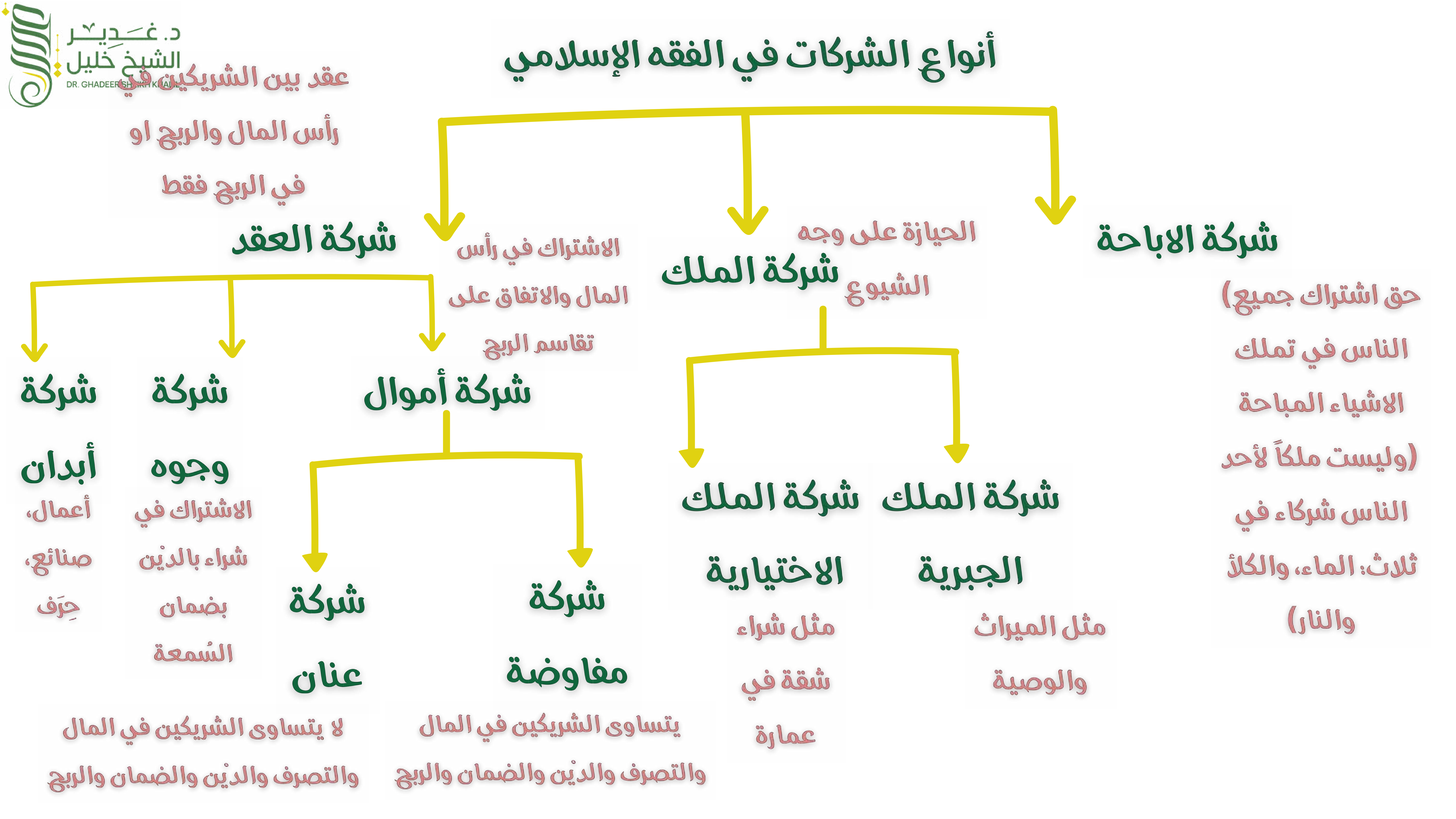
حصة البنك من الربح

7500 jd

حصة يوسف من الربح

7500jd




د. غدير الشيخ خليل
DR. GHADEER SHEIKH KHALIL
أنواع الشركات في الفقه الإسلامي
شركة الاباحة
حق اشتراك جميع الناس في تملك الاشياء المباحة (وليست ملكاً لأحد الناس شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ والنار)
شركة الملك
الحيازة على وجه الشيوع
شركة الملك الجبرية
مثل الميراث والوصية
شركة الملك الاختيارية
مثل شراء شقة في عمارة
شركة العقد
عقد بين الشريكين في رأس المال والربح او في الربح فقط
شركة أموال
الاشتراك في رأس المال والاتفاق على تقاسم الربح
شركة مفاوضة
يتساوى الشريكين في المال والتصرف والدَين والضمان والربح
شركة عنان
لا يتساوى الشريكين في المال والتصرف والدَين والضمان والربح
شركة وجوه
الاشتراك في شراء بالدَين بضمان السُمعة
شركة أبدان
أعمال، صنائع، حِرَف



أنواع الشركات في الفقه الإسلامي

أولاً: شركة الإباحة

هي حق اشتراك جميع الناس في تملك الأشياء المباحة والتي ليست مُلكًا لأحد، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (الناسُ شركاء في ثلاث: الماء والكَلأ والنار).

ثانياً: شركة المُلك

هي اشتراك أو تملك ليس بقصد الاسترباح والتجارة وإنما الحيازة على جهة الشيوع،

وتقسم شركة المُلك إلى:

أ. شركة مُلك جبرية: مثل (الميراث والوصية).

ب. شركة ملك اختيارية: مثل (شراء شقة سكنية في عمارة).

أهم شروط شركة المُلك:

1. يتصرف كل شريك بنصيب شريكه بإذنه الصريح فقط وليس فيها وكالة كما هو الحال في شركة العقد.
2. يجوز أن يبيع الشريك حصته بدون إذن شريكه.
3. يتم الانتفاع بالملك المشترك بإذن الشريك فقط.
4. المصروفات الضرورية على الملك يدفعها جميع الشركاء دون أن يمتنع أحدٌ منهم.
5. تنتهي هذه الشركة بقسمة الأعيان أو المنافع.



أنواع الشركات في الفقه الإسلامي

ثالثاً: شركة العقد

هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح أو في الربح فقط. وتقسم هذه الشركات إلى:

أ) شركات أموال ب) شركات أبدان ج) شركات وجوه

أ. شركة الأموال: هي اشتراك اثنين أو أكثر برأس مال يتّجران به، وعلى أن يكون الربح بينهما بنسبٍ معلومة (بحصص شائعةٍ متفقٍ عليها)، أما الخسارة فإنها تكون بحسب مساهمة كل طرف في رأس المال.

وتقسم شركات الأموال إلى نوعين: شركة المفاوضة وشركة العنان

- **شركة المفاوضة:** هي شركة يتساوى فيها الشركاء في المال والتصرف والدَين والضمان والربح.



أنواع الشركات في الفقه الإسلامي

- شركة المفاوضة: هي شركة يتساوى فيها الشركاء في المال والتصرف والدَين والضمان والربح.

ومن أهم شروط وأحكام شركة المفاوضة:

* أن تتوفر في الشركاء أهلية الأداء والكفالة والوكالة.

* التساوي في المال والربح والدَين والضمان والتصرف.

* أن تكون بلفظ المفاوضة وأن تستوفي شروطها، وإلا فإنها تتحول إلى شركة عنان.

- شركة العنان: هي شركة لا يتساوى فيها الشركاء في المال والتصرف والدَين والضمان والربح.

ومن أهم شروط وأحكام شركة العنان:

* تحديد حصة كل شريك في رأس المال.

* أن يكون رأس المال حاضرًا لأنه لا يمكن التصرف بالمال الغائب أو الدَّين.

* تحديد حصص الشركاء من الأرباح بنسبة شائعة، بغض النظر عن نسب المشاركة في رأس المال.

* لكل شريك حق التصرف بالشراء والبيع والقبض والدفع والمطالبة بالدَّين والاستئجار والحوالة.

* الخسائر توزع حسب مساهمة كل طرف في رأس مال الشركة.



أنواع الشركات في الفقه الإسلامي

ب. شركة الأبدان (الأعمال، التقبل، الصنائع): هي اتفاق بين اثنين أو أكثر من أرباب الأعمال أو المهن على أن يشتركا في تقبل أعمال من الناس على الاشتراك فيما يكتسبانه من الأرباح، وهنا يجب تحديد نسب الربح بحصص شائعة وبحسب الضمان للعمل، وعلى الشريكين الالتزام بالعمل المناط بكل منهما.

ج. شركة الوجوه (الذمم، المفاليس): هي اشتراك اثنين أو أكثر على أن يشتريا بجاهِهما (بسمعتهما) سِلَعًا أو خدمات بالدَّين ثم بيعها، على أن يكون الربح بينهما حسب النسبة المتفق عليها، وعادةً يكون الربح والخسارة حسب نسبة الضمان.



أنواع الشركات في الفقه الإسلامي

ب. شركة الأبدان (الأعمال، التقبل، الصنائع): هي اتفاق بين اثنين أو أكثر من أرباب الأعمال أو المهن على أن يشتركا في تقبل أعمال من الناس على الاشتراك فيما يكتسبانه من الأرباح، وهنا يجب تحديد نسب الربح بحصص شائعة وبحسب الضمان للعمل، وعلى الشريكين الالتزام بالعمل المناط بكل منهما .

ج. شركة الوجوه (الذمم، المفاليس): هي اشتراك اثنين أو أكثر على أن يشتريا بجاهِهما (بسمعتهما) سِلَعًا أو خدمات بالدَّين ثم بيعها، على أن يكون الربح بينهما حسب النسبة المتفق عليها، وعادةً يكون الربح والخسارة حسب نسبة الضمان.



المشاركة في المصارف الإسلامية

هي عقد بين البنك الإسلامي والعميل، بحيث يقدم البنك الإسلامي للعميل التمويل المطلوب من قبله (حصة البنك الإسلامي في رأس المال) مقابل حصوله على النسبة الشائعة من الربح وبتحمله للخسارة بنسبة مساهمته في رأس مال الشركة، وذلك كله في إطار أحكام الشركات المتفق مع تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية.



مميزات الاستثمار بالمشاركة

1. العدالة في توزيع العائد والمخاطرة: وذلك نتيجة اشتراك جميع الأطراف في الحصول على الأرباح أو الخسائر الناجمة عن القيام بالعملية الاستثمارية.

توزيع الارباح والخسائر بين الشريكين

الارباح بحسب الاتفاق

والخسارة بحسب حصة كل منهما

BANK

رأس مال

رأس مال

عمل، ادارة



مميزات الاستثمار بالمشاركة

2. الاستفادة من الأرباح الرأسمالية الناجمة عن الزيادة في قيمة الأصول التي تمتلكها الشركة عند التصفية أو البيع وذلك حسب مساهمة كل طرف في رأس المال.

أصول الشركة:

أرض

عقار

أسهم

سيارات

آلات



مميزات الاستثمار بالمشاركة

3. الملاءمة لتمويل السلع والتكنولوجيا الجديدة، حيث أن هذا الاستثمار يناسب المشاريع التي تتعرض لمخاطر تشغيلية أكبر من غيرها بسبب توزيع المخاطر على المشتركين في رأس المال.

4. تقليل نسبة الخطر في إدارة المشاريع وذلك نتيجة اجتماع الخبرات وتنوعها.



مبادئ قياس الأرباح و الخسائر في المشاركات المصرفية

1. لا يوجد ربح إلا بعد سلامة رأس المال.
2. أرباح المشاركة = الأرباح التشغيلية + الأرباح العَرَضية + الأرباح الرأسمالية.

(الأرباح = الإيرادات – التكاليف)

3. استخدام أساس الاستحقاق لاحتساب الربح أو الخسارة.
4. جواز تكوين مخصص لمواجهة مخاطر الاستثمار على أن يتم توزيعه عند انتهاء الشركة بنسب التوزيع المتفق عليها .
5. يستحق المدير الشريك حصةً (نسبةً) من الربح بصفته شريكًا، أما المدير (الأجير غير الشريك) فإنَّ له أجرةً أو عمولةً وليس له حصةٌ من الربح ولا يتحمل شيئًا من الخسارة.
6. عند التصفية: يسترد كل شريك حصته في رأس المال، وفي حال وجود خسارة فإن الخسارة توزع حسب مساهمة كل طرف في رأس المال.



أنواع المشاركات المصرفية (المشاركات في المصارف الإسلامية)

مشاركة دائمة

اشتراك البنك الإسلامي في مشروع معين بهدف تحقيق الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة.

مشاركة مؤقتة

اشتراك البنك الإسلامي في مشروع معين بهدف تحقيق الربح مع تحديد أجل معين أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك الإسلامي مع العميل في المستقبل

مشاركة في صفقة معيّنة

باشتراك البنك الإسلامي مع العميل في تمويل صفقة معينة على أن يتم اقتسام الأرباح بينهما بنسب معينة، ثم تتم تصفية الصفقة واحتساب نصيب كل طرف من الأرباح، وبهذا تنتهي الشركة.

مشاركة منتهية بالتمليك

(المشاركة المتناقصة) وفيها يتعهد العميلُ بشراء حصة البنك الإسلامي في رأس المال من حصته (حصة العميل) من الأرباح تدريجيًا .



يجب مراعاة ما يلي عند إبرام عقد المشاركة المتناقصة:

-وعد من المصرف ببيع حصته للعميل تدريجيًا.

-عقود بيع حصة المصرف إلى شريكه (العميل)، حيث يتم البيع تدريجيًا من قبل البنك الإسلامي إلى عميله (الشريك)، ويتم توقيع عقود البيع التدريجي عند تحقق الربحية ثم تمكين العميل من التملك لتلك الحصة، ولا يجوز توقيع العقد قبلها.



المضاربة في المصارف الإسلامية

هي عقد بين طرفين بحيث يقدم أحدهما رأس المال ويسمى رب المال، ويقوم الطرف الآخر (المضارب) (رب العمل) بالعمل على تنمية هذا المال، وعلى أن يكون الربح بينهما حسب نسبة شائعة معلومة متفق عليها ابتداءً.

عند حدوث الخسارة من غير تعدّ أو تقصير فإن رب المال يخسر ماله والمضارب يخسر جهده، أما إذا ثبت التعدي أو التقصير من قبل المضارب فإنه يعتبر ضامنًا لرأس المال ويجب عليه رد المال إلى صاحبه.

وتسمى المضاربة أيضاً بـ (القِراض).



المضاربة في المصارف الإسلامية

التعدي = وضع المال في أوجهٍ (مجالاتٍ) غير متفق عليها بينهما، أو سرقة المضارب من رأس المال. التقصير= عدم بذل الجهد للقيام بالواجبات المطلوبة من قبل المضارب للمحافظة على رأس المال وتنميته.



مشروعية المضاربة:

1. من القرآن الكريم قوله تعالى: (وآخرون يضربون في الأرض).

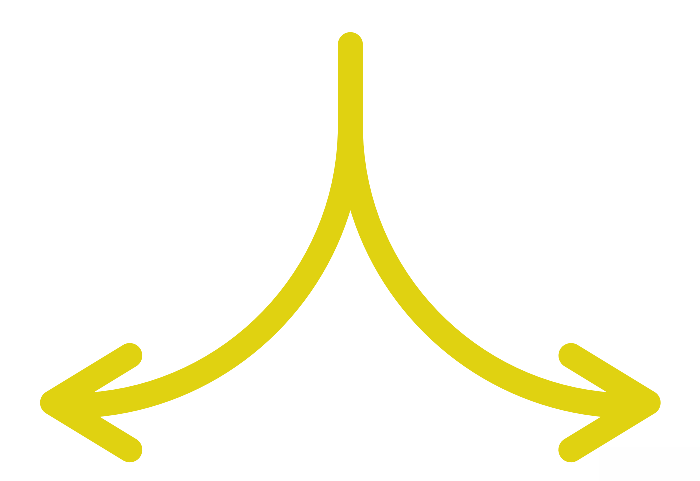
2. قوله صلى الله عليه وسلم: "ثلاث فيهن البركة: البيع الآجل، والمقارضة، وخلط البُر بالشعير للبيت لا للبيع". وكذلك خرج صلى الله عليه وسلم بمالٍ لخديجةَ رضي الله عنها مضاربةً إلى الشام.

3. أجمع علماء الأمة الإسلامية على جواز عقد المضاربة لما فيه من فوائد تعود على المجتمع.



أنواع المضاربة

1) المضاربة من حيث الشروط:



أ. المضاربة المقيدة:

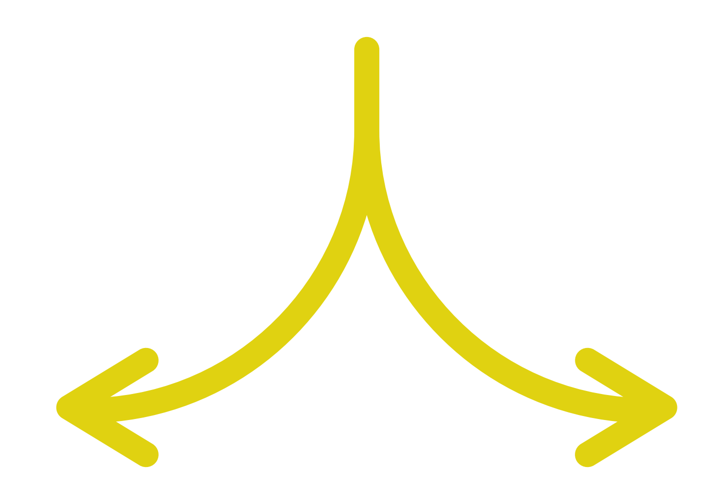
بموجبها يشترط رب المال على المضارب مجموعةً من الشروط والقيود المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. المضاربة المطلقة:

وفيها يمنح رب المال كامل الحرية للمضارب للتصرف بالمال وفق أحكام الشريعة الإسلامية.



المضاربة من حيث عدد الشركاء:



المضاربة الجماعية (المتعددة أو المركبة):

وفيها تكون العلاقة متعددة، كأن يكون هناك رب مال واحد ومجموعة من المضاربين أو أن يكون هنالك مضارب واحد ومجموعة من أرباب الأموال، أو مجموعة من أرباب المال ومجموعة من المضاربين.

المضاربة الثنائية:

تتكون من طرفين هما رب المال والمضارب.



المضاربة

ربح

رأس المال 60%

العمل 40%

خسارة

يخسر من رأسماله

يخسر جهده

BANK



الشروط المتعلقة بصحة عقد المضاربة

أولاً: الشروط المتعلقة برأس المال:

1. أن يكون رأس مال المضاربة من النقود المضروبة كالدنانير، أما الأموال غير النقدية (كالعروض والأصول الملموسة) ففيها اختلاف بين الفقهاء.
2. أن يكون رأس المال معلومًا علمًا نافيًا للجهالة (يخلو من الغَرر) لكل من رب المال والمضارب.

الغَرَر: هو ما كان مستور(مجهول) العاقبة، كإخفاء العيوب أو الغش أو التدليس أو الكذب.

3. أن لا يكون رأس المال دَينًا في ذمة المضارب، حتى لا تكون المضاربةُ ذريعةً للربا .



ثانياً: الشروط المتعلقة بالربح:

1. لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال.
2. تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب كنسبة (حصة) شائعة من الربح عند التعاقد، وليس مقدارًا محددًا أو مبلغًا مقطوعًا، ولا يصح أن يشترط أحد المتعاقدين لنفسه كميةً من الربح.
3. يجوز وباتفاق الطرفين توزيع الربح في أي وقت مع بيان الفترة التي يسري عليها هذا الاتفاق.
4. إذا فسدت المضاربة لأي سبب فـللعامل (المضارب) أجر المثل.
5. لا يجوز أن يجمع المضارب بين الربح والأجرة.
6. لا يجوز لرب المال أن يدفع للمضارب مالَين على أن يكون ربح أحدهما لرب المال وربح الآخر للمضارب، إلّا أنه يجوز خلط أموال المضاربة بموافقة أرباب المال ووفق ضوابط شرعية معينة.
7. يستحق المضارب نصيبه من الربح بمجرد ظهوره، ولا يتأكد إلا عند التنضيض الفعلي أو التنضيض الحُكمي.

التنضيض الفعلي: أي بيع جميع موجودات المضاربة وتحويلها إلى نقد.

التنضيض الحُكمي: أي تقييم موجودات المضاربة بسعر السوق.



ثالثاً: الشروط المتعلقة بالعمل:

1. قيام المضارب باستثمار الأموال بجميع الأعمال المشروعة وحسب خبرته.
2. أن يعمل المضارب بنفسه وأن يستعين بآخرين عند اللزوم.
3. اختيار الأسواق والأماكن الآمنة.



انتهاء المضاربة

تنتهي المضاربة في الحالات التالية:

1. المضاربة عقد غير لازم تنتهي بالفسخ بإرادة أحد الطرفين إلا إذا شرع المضارب بالعمل فإنها تنتهي بالتنضيض الحُكمي أو الفعلي.

2. تنتهي المضاربة في حالة توقيت (تحديد أجل) المضاربة.

3. تنتهي المضاربة إذا وافق الطرفان على إنهائها .

4. تنتهي المضاربة إذا هلك مال المضاربة في يد المضارب.

5. تنتهي المضاربة بموت المضارب.



مصادر مخاطر الاستثمار بالمضاربة:

-انفراد المضارب بالعمل (التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط).

-تحميل المصاريف غير المتعلقة بالمضاربة على وعاء المضاربة خاصةً في حالة خيانة المضارب وعدم القدرة على إثبات ذلك.

-عدم جواز ضمان المضارب لرأس المال.



تحاول البنوك الاسلامية تخفيض هذه المخاطر من خلال مجموعة من الإجراءات المتمثلة بـ:

-تجزئة رأس مال المضاربة (دفع رأس مال المضاربة على عدة دفعات).

-البحث عن بدائل منع اشتراط ضمان رأس المال مثل الحصول على ضمانات ضد سوء الأمانة أو التعدي أو التقصير إضافةً إلى الحصول على ضمان طرف ثالث.

-اختيار رأس مال المضاربة عروضًا أو معدات مما يقلل من احتمالات التلاعب أو الخطأ.

-تقييد المضارب بمجالات محددة العائد أو تقييده ببعض الشروط التي تحد من مخاطر عقد المضاربة.

-الطلب من المضارب تقديم دراسة جدوى للمشروع المنوي القيام به مع إلزامه بنتائجها.

-إبرام عقود المضاربة مع العملاء (المضاربين) ذوي السمعة التجارية والأدبية الجيدة.

-تحميل وعاء المضاربة بالمصاريف المباشرة فقط، لتجنب المغالاة في النفقات والمصاريف.

-تكثيف إجراءات المتابعة والمراقبة من قبل رب المال بما لا يعيق عمل المضارب.



المرابحة للامر بالشراء (المرابحة المصرفية أو المرابحة المركبة أو المرابحة للواعد بالشراء)

المرابحة: هي بيعٌ بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، والمرابحةُ أحد بيوع الأمانة، وقد تكون مرابحةً بسيطةً (تتكون من طرفين بائعٍ ومشترٍ) وقد تكون مرابحةً مركبةً (تتكون من 3 أطراف) هم:

أ. الآمر بالشراء (الواعد بالشراء) / العميل.

ب. المأمور بالشراء (الموعود بالشراء) / البنك الإسلامي.

ج. التاجر الأصلي (البائع الأول).



المرابحة للامر بالشراء مع الإلزام بالوعد:

تسليم السيارة



أحمد

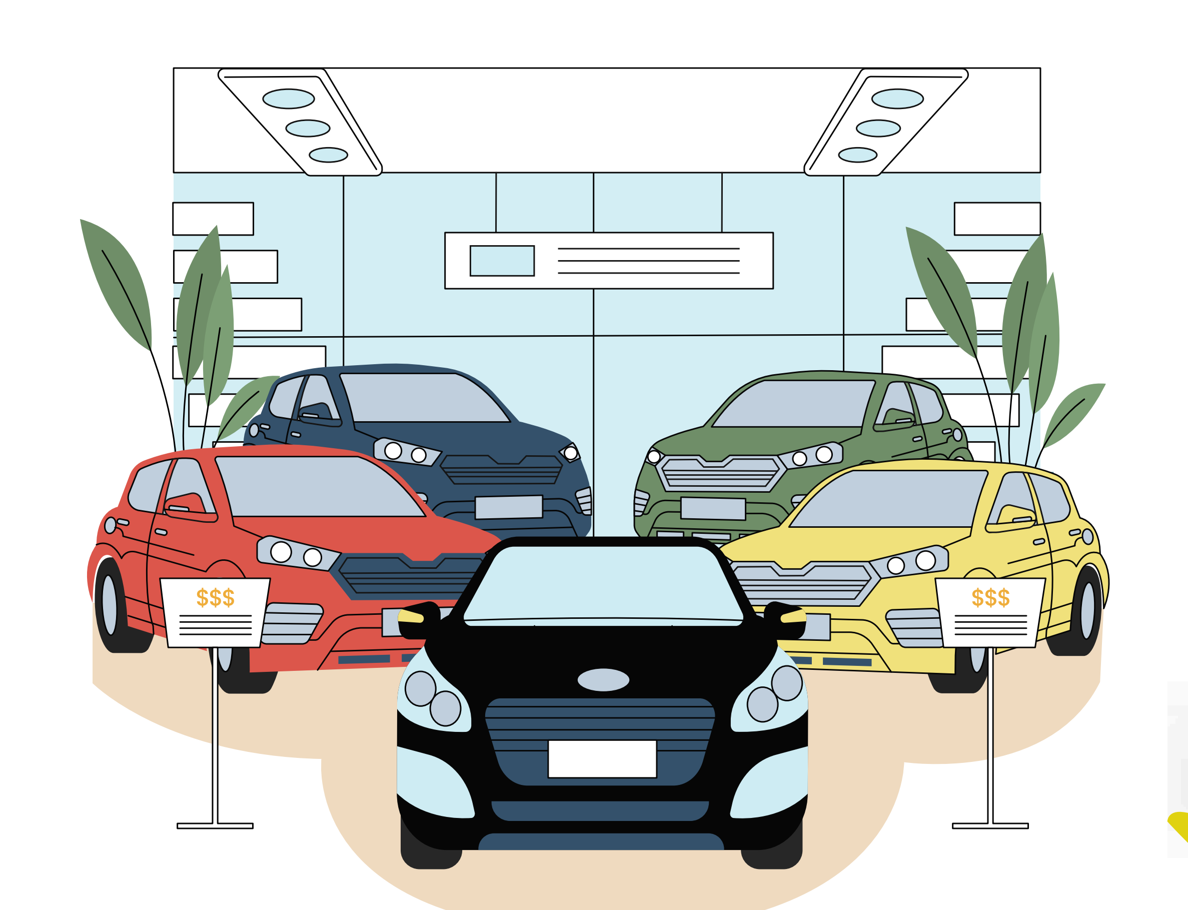
طلب شراء سيارة



معرض سيارات

شراء السيارة







طلب عرض سعر سيارة





من حيث:	المرابحة البسيطة	المرابحة المركّبة
طبيعة مهنة البائع	البائع هو تاجر بالأصل	البائع هو البنك بناء على طلب العميل يشتري السلعة
الحاجة للوعد:	لا حاجة للوعد	يحتاج الى وعد من العميل
العلاقة التعاقدية:	البائع والمشتري	الآمر بالشراء المأمور بالشراء التاجر الأصلي
حداثة العقد:	قديم	حديث



المراحل الأساسية لعقد المرابحة المصرفية (المرابحة المركبة / المرابحة للامر بالشراء):

1. مرحلة الوعد: وهنا يتم إصدار وعد من الآمر بالشراء (العميل) للمأمور بالشراء (البنك الإسلامي) بأن يشتري منه السلعة التي أمرهُ بشرائها بعد أن يتملكها. (((وتختلف المُلكية عن الحيازة)))

2. مرحلة التَّملك: وهنا يقوم المأمور بالشراء (البنك الإسلامي) بشراء السلعة من التاجر (البائع الأول) ويتملكها، حيث يتم هنا إبرام عقد البيع الأول.

(التَّملُّك) أو (المُلكية) = هي قدرة المالك على التصرف بالمملوك.

3. مرحلة البيع: ويتمثل ذلك بإبرام عقد البيع الثاني (البنكُ بائعٌ والعميلُ مشترٍ).

4. مرحلة التنفيذ: وفيها يتم تسليم السلعة للعميل ومتابعته لتحصيل الثمن بالطرق المختلفة.





المرحلة الأولى:

وعد من الآمر بالشراء للمأمور بأن يشتري السلعة التي أمره بشرائها بعد تملّكها

المرحلة الثانية:

إبرام عقد البيع الأول بين المأمور بالشراء والبائع الأول.

المرحلة الثالثة:

إبرام عقد البيع الثاني بين الآمر بالشراء والمأمور بالشراء.



صندوق التأمين التكافلي (صندوق التأمين التبادلي)

صندوق التأمين التبادلي (التعاوني) (التكافلي): هو أسلوب تتبعه المصارف الإسلامية بهدف إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها ، حيث يضم الصندوق جميع مديني البنك الإسلامي، وفيه يساهم كل منهم بنسبةٍ من دَينه (0.5%) تقريبًا ، على أن يتم سداد كامل رصيد دينه المتبقي من الصندوق عند حدوث الخطر المؤمن ضده، مثل: (وفاة المدين أو عجزه عن التسديد عجزًا كُليًا أو جزئيًا).



التَّوَرُّق

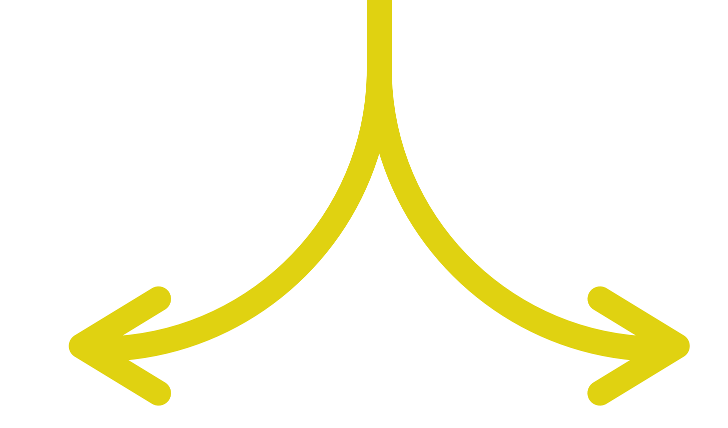
التورق (اصطلاحًا): هو شراءُ سلعةٍ بثمنٍ آجلٍ مرتفعٍ ومن ثم إعادةُ بيعِها بثمنٍ عاجلٍ منخفض.

أي: شراءُ السلعة بثمنٍ مؤجل مرتفع (بالتقسيط) ثم بيعها لغير البائع (نقدًا) وبأقل من سعر الشراء (بسعر منخفض) للحصول على النقد.

ولكن إذا تم بيعها إلى نفس البائع الأول فهذا يسمى بيع العِينة، وهذا غير جائز لأنه ذريعة إلى الربا.



أنواع التورّق:



التورّق الحقيقي (الفردي)

وهو شراء سلعة من البنك الإسلامي أو من أي جهة أخرى بثمنٍ مؤجل مرتفع (بالتقسيط) ثم بيعها إلى طرفٍ آخر نقدًا (بسعرٍ أقل) للحصول على الحاجة من النقود.

التورق المصرفي (المُنظم) (المُنضبط) (المُركَّب)

وتتمثل هذه المعاملة بشراء العميل سلعةً من أحد المصارف الإسلامية بثمنٍ آجل، ومن ثم يوكله ببيعها بثمنٍ عاجل، وفي بعض الأحيان يوكل المصرف بائع السلعة الأصلي ببيعها لصالح العميل ثم يقوم البنك بتسليم الثمن النقدي العاجل للعميل مباشرةً.

ويمكن أن يسمى التورق المصرفي في بعض الأحيان: العِينة الثلاثية أو التمويل الشخصي

د. غدير الشيخ خليل
DR. GHADEER SHEIKH KHALIL

أنواع التورّق:



التورّق الحقيقي (الفردي)

• وقد أجاز بعض الفقهاء التورق الحقيقي إذا تحقق فيه الشروط التالية:

- أن لا تُباع السلعة المُشتراة إلا بعد أن تملكها وقبضها القبض المُعتبر شرعًا .
- أن لا يبيع الشخص السلعة لنفس الجهة التي قام بالشراء منها كي لا يقع في العِينة المحرمة.
- أن يكون هناك حاجة ماسة للنقد ولا سبيل للحصول عليه إلا بالربا .
- أن يتم اللجوء إلى التورق الحقيقي في الحالات النادرة وأن لا يصبح ذلك عادةً بين الناس.

التورق المصرفي (المُنظم) (المُنضبط) (المُركَّب)

وقد ذهبت المجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية إلى تحريم التورُّق المصرفي للأسباب التالية:

- إنَّ هذا العقد من العقود التي تنطوي على حيلة ربوية (التفاف على الشرع الحنيف).
- إنَّ الإرادة الباطنة للطرفين هي التمويل الشخصي والحصول على النقد وليس البيع والشراء.
- التواطؤ بين الطرفين (العميل والبنك)، فالعميل لا حاجةَ له بالسلعة، وإنما لا يقبض من البنك إلا نقودًا، ومن ثم يقوم برد هذه النقود مع زيادة (كأنه قرض من البنك للعميل بفائدة).

التَّوَرُّق الفردي

1
أحمد يحتاج إلى 1000 دينار نقداً

2
يشتري موبايل بالتقسيط من متجر

3
يستلم الموبايل

4
يبيع الموبايل نقداً إلى طرف ثالث









التَّوَرُّق المصرفي المنظّم
معاملة محرّمة بحسب
مجمع الفقه الإسلامي
1
أحمد يحتاج إلى
1000 دينار نقداً
2
يطلب من البنك
تمويل بالتورّق
3
يشتري البنك زيت نخيل
في ماليزيا بسعر 1200
دينار مرابحة لصالح
العميل
4
يوكّل العميل البنك
ببيع زيت النخيل ب
1000دينار
5
يقبض العميل ال
1000 دينار
ويلتزم بسداد 1200
للبنك
BANK
BANK



بيع السَّلَم

السَّلَم (اصطلاحًا): هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مُعجَّل مقبوض في مجلس العقد.

أو هو دفع الثمن مُقدَّمًا وتأخير استلام المُثَمّن (السلعة).

فهو بيعُ غائبٍ تدعو إليه ضرورة كلٍّ من المتبايعين. ويسمى: بيع المحاويج، بيع المفاليس، بيع السَّلف.



الخطوات العملية لبيع السلَم في البنك الإسلامي

المُسلَم اليه

بائع البضاعة

المُسلِم

مشتري البضاعة

المُسلَم فيه

رأس مال السلم









الخطوات العملية لبيع السلَم في البنك الإسلامي

المُسلَم اليه

بائع البضاعة

تم تسليم البضاعة

(المحصول) إلى البنك

المُسلِم

مشتري البضاعة









الخطوات العملية لبيع السلَم في البنك الإسلامي

1 تقديم طلب
للتمويل بالسلَم من البنك

2 دراسة الطلب ثم موافقة

3 تسليم رأسمال السلم للعميل

4 استخدام رأس مال السلم في
الانتاج

5 تسليم المحصول الى البنك في
التاريخ المحدد









الخطوات العملية لبيع السلَم والسلم الموازي في البنك الإسلامي

عقد سَلَم موازي

المسلَم فيه

يقبض رأس مال السلَم

على أن يسلّم المحصول في تاريخ محدّد

المُسلَم اليه

يدفع رأس مال السلَم

مُشتري البضاعة

المُسلِم







الممّول رب السلَم



عقد سَلَم موازي

FRUITS & VEGETABLES

BANK

عقد سَلَم

تقديم طلب

للتمويل بالسلَم من البنك

دراسة الطلب ثم موافقة

تسليم رأسمال السلم للعميل



مشروعية عقد السَّلَم

- من القرآن الكريم: قولة تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه" .

- من السنة: قال صلى الله عليه وسلم: (من أسلَف فليُسلف في كيلٍ معلوم ووزنٍ معلوم إلى أجلٍ معلوم).

- أجمع علماء وفقهاء الأمة على جواز عقد السَّلَم لما فيه من مصلحة المجتمعات والاقتصاد.

أطراف عقد السَّلم:

1. المُسَلِّم (المشتري).2. المُسَلَّم إليه (البائع).

3. المُسَلَّم فيه (السلعة) (المُثمَّن) (محل العقد). 4. الثمن.



ضوابط وأحكام وخصائص بيع السَّلَم:

1. أن يكون العقدُ منضبطًا (كيل معلوم ، وزن معلوم ، أجل معلوم)
2. أن يكونَ المبيعُ معلومًا علمًا نافيًا للجهالة ومحدد المواصفات (الجنس، النوع، القدر، البلد، الجودة).
3. أن يكونَ الثمنُ مُعَجَّلًا في مجلس العقد، وأن يكون مُحَدَّدًا بوضوحٍ من حيث الكَم وطريقة الدفع.
4. أن يكون المبيع مؤجل التسليم لأجل معلوم كشهر أو سنة أو غيره، وأن يتم تحديد مكان التسليم.
5. أن يكونَ المبيعُ (السلعة) دَينًا في ذمة البائع.
6. أن لا يكونَ الثمنُ دَينًا في ذمة البائع.
7. أن يكون المبيع (السلعة) (محل العقد) مما يتواجد بتاريخ حلول أجل التسليم.
8. أن لا يشترك الثمن مع المبيع في علة ربوية، (كما ورد في ربا البيوع).
9. يجوز تسليم المبيع (السلعة) على مراحَل بآجالٍ متعددة شريطةَ تسليم الثمن كاملًا ابتداءً.
10. (((السَّلّم))) هو أحد أنواع البيوع.



مزايا بيع السَّلَم للبائع والمشتري

-يمكن أن يكون عقد السَّلَم طريقًا للبائع (المُسَلَّم إليه) للحصول على التمويل وبديلًا عن القرض بفائدة.

-إمكانية استخدام المصارف الإسلامية لعقد السَّلَم في تمويل حاجات عملاء البنوك المختلفة خاصةً تمويل رأس المال العامل (Working Capital) (الأصول المتداولة).

* صافي رأس المال العامل **(Net Working Capital)** = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

-يتم من خلال عقد السَّلَم حل المشاكل التي يواجهها التجار والمزارعون الملتزمون بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات عن طريق استغلال هذا العقد (بيع السَّلَم) لتمويل احتياجاتهم المختلفة.

-مساعدة المصارف الإسلامية في استغلال وتوظيف السيولة الزائدة لديها .

-مساعدة المصارف الإسلامية في القضاء على أهم سبب يؤدي إلى تلاعب بعض العملاء في عقود المرابحة (الحصول على النقد) وما يُثار حول ذلك من شبهات.

(عقد السَّلَم يطبق غالبًا على المزروعات)



بيعُ الاستِصناع

الاستصناع (اصطلاحًا): عقدٌ على مبيعٍ موصوفٍ في الذمة وشرطُ عملِه على الصانع.

-الاستصناع: أن يطلبَ شخصٌ من شخصٍ آخر شيئًا لم يُصنع بعد لكي يقومَ بصنعِه له مُطابقًا لمواصفاتٍ معينةٍ وواضحة، وتكون الموادُ من عند الصانع مقابلَ عِوَضٍ محدد.

أطراف عقد الاستصناع:

1. المُستصنِع (المشتري).2. الصانع (البائع).

3. المُستَصنَع (السلعة) (المُثمَّن) (محل العقد). 4. الثمن.



شروط صحة عقد الاستصناع:

-أن يكون المُستصنَع معلومًا علمًا نافيًا للجهالة (جنسه ونوعه وعدده وصفاته وتفاصيله).

-أن يكون العقد مما يجري فيه التعامل بين الناس استصناعًا كصناعة ثوب أو أثاث أو منزل، وأن لا يكون مُختصًّا بعقدٍ آخر مشروعٍ كالسَّلَم، حيث لا يجوز طلب استصناع شجرة مثلاً.

-تحديد مكان التسليم في العقد، فقد يحتاج تسليم المصنوع (المُستصنَع) إلى مصاريف نقل.

-في عقد الاستصناع: يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من عند الصانع، وهذا ما يميز عقد الاستصناع عن عقد الإجارة أو المقاولة.



صفة عقد الاستصناع وأحكامه:

- الاستصناع يُفيد المُلك في البَدَلَين لكل من المتعاقدين، أي أن المستصنِع له مُلك العين المصنوعة (الأثاث أو الثوب)، والصانع له الثمن المتفق عليه (المَبلغ النقدي).
- يجوز للصانع تقديم الشيء المصنوع (المُستَصنَع) وحسب المواصفات المطلوبة سواءً من صُنعه أو مِن صُنع غيرِه. (كأن يتفق المُستصنِع مع حداد معين (الصانع) لتفصيل شبابيك وأبواب، فيجوز للحداد الصانع تفصيلها عند حداد آخر بنفس المواصفات وتسليمها للمستصنِع).
- الاستصناع عقدٌ لازمٌ للطرفين، فإذا جاء المصنوع (المُستصنَع) مخالفًا للمواصفات المحددة المتفق عليها يكون المستصنِع (طالب الصنعة) مُخَيَّرًا في إمضاء العقد أو فسخه.
- يجوز للصانع أن يبيع المُستَصنَع (السلعة) لغير المُستصنِع قبل عرضها عليه.



عقد الاستصناع

مهندسة



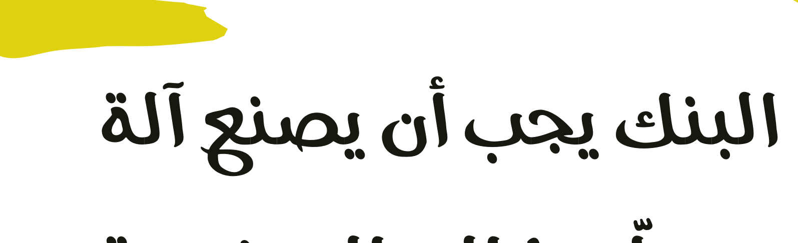
طلب استصناع آلة

من البنك ا

1



قيمة الآلة 5000 دينار

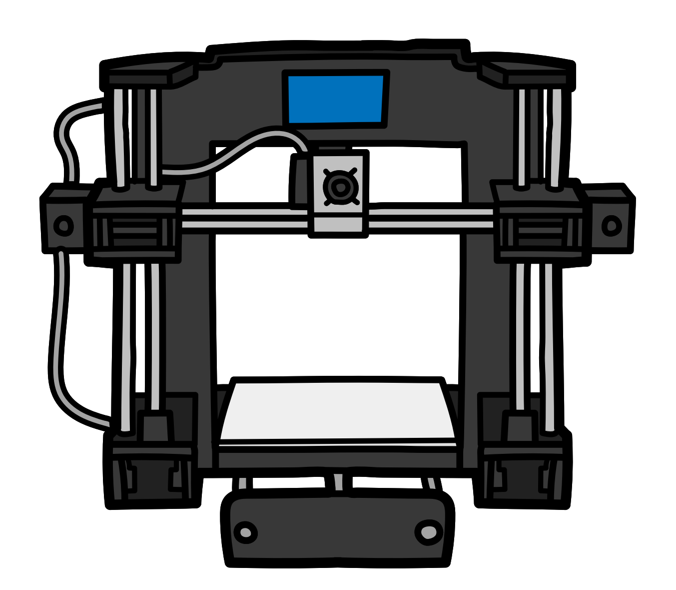


البنك يجب أن يصنع آلة

ويسلّمها إلى المهندسة

2

آلة





عقد الاستصناع

مهندسة

1

طلب استصناع آلة
من البنك الإسلامي

قيمة الآلة 5000 دينار

2

عقد استصناع موازي
مع مصنع ب 4000 دينار

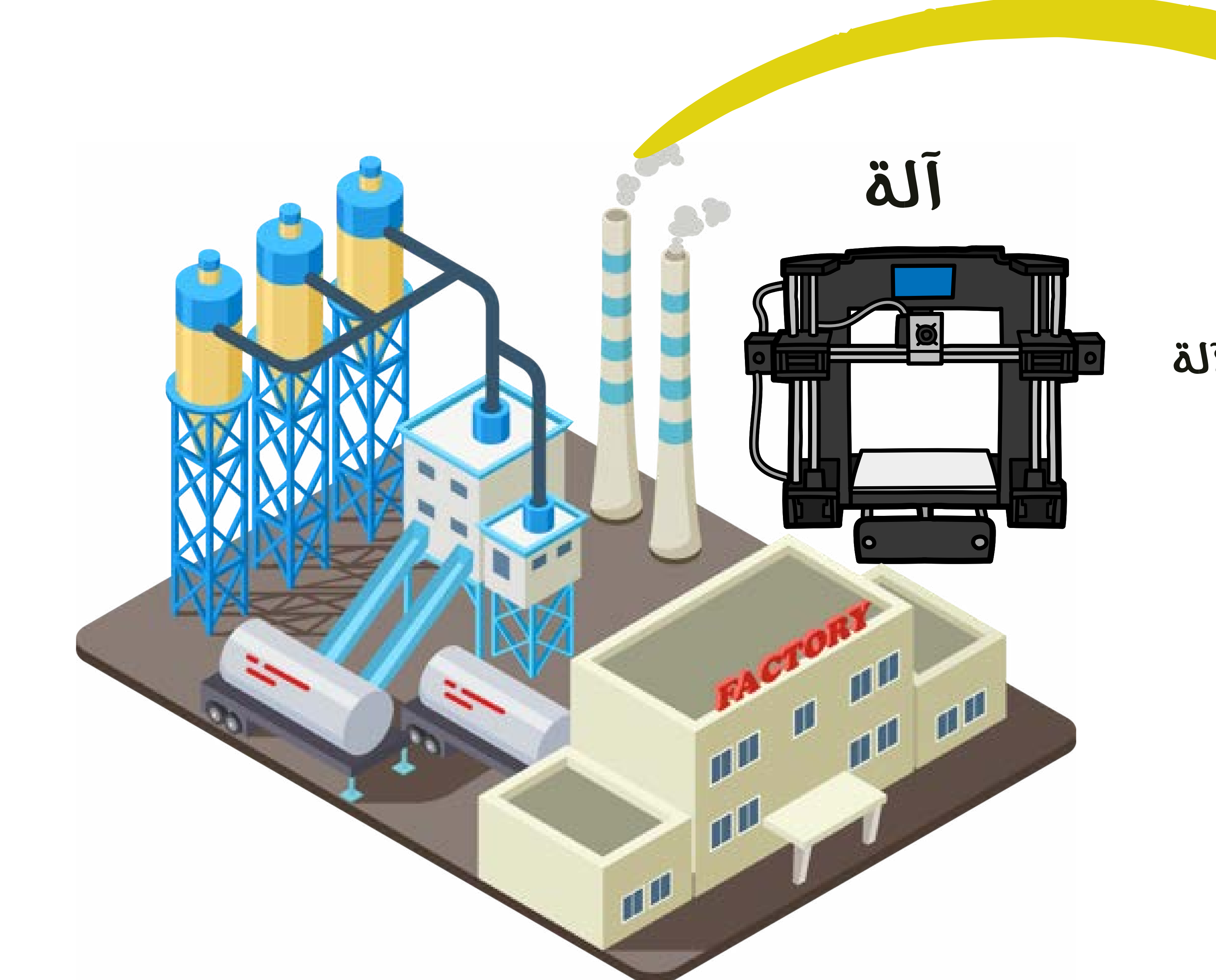
3

يسلّم المصنع الآلة
إلى البنك

4

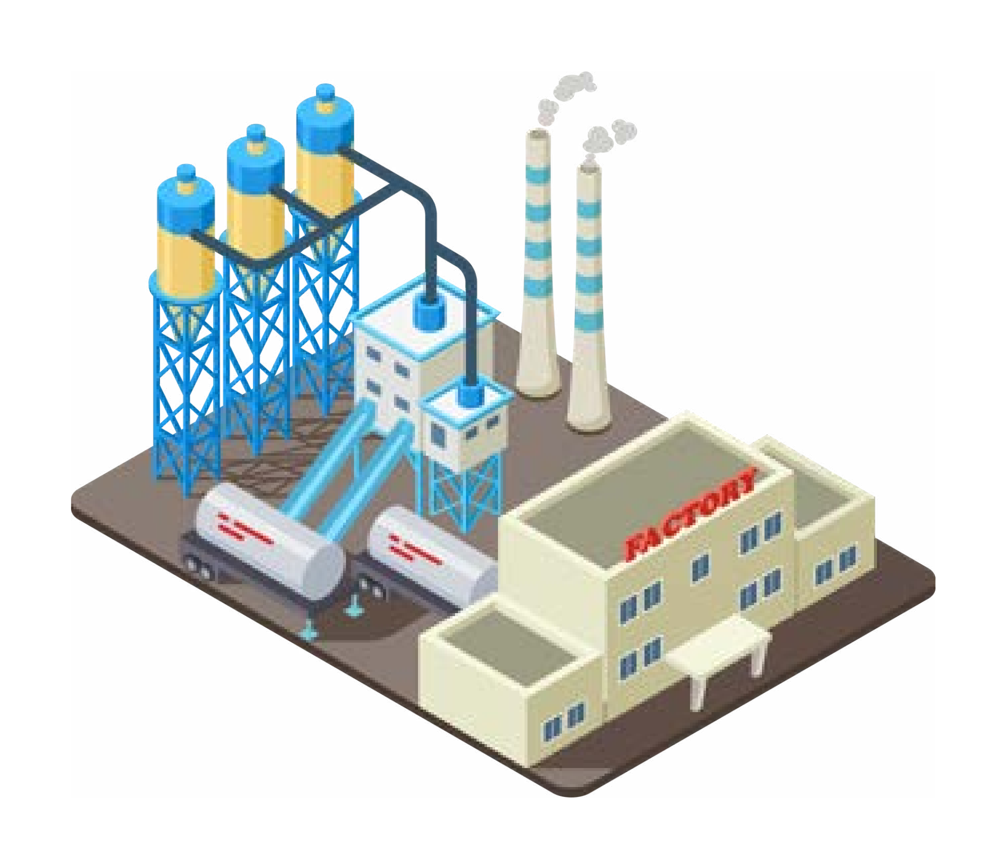
ستسلّم البنك الآلة إلى المهندسة

آلة









الصانع





المستصنع

الصانع / المستصنع



ضوابط وأحكام وخصائص بيع الاستصناع:

1. أن يكون العقدُ منضبطًا بأحكام الشريعة الإسلامية خاليًا من الشبهات والمحرمات.
2. أن يكونَ المبيعُ (المستصنَع) معلومًا علمًا نافيًا للجهالة (المواصفات، النوع، الكَم، البلد، الجودة).
3. أن يكونَ الثمنُ مُحَدَّدًا بوضوحٍ من حيث الكم وطريقة الدفع والعملة.
4. أن يكون المبيع مؤجل التسليم لأجل معلوم كشهر أو سنة أو غيره، وأن يتم تحديد مكان التسليم.
5. أن يكونَ المُستَصنَع (المبيعُ) (السلعة) دَينًا في ذمة البائع (الصانع).
6. أن لا يكونَ الثمنُ دَينًا في ذمة البائع (الصانع).
7. أن لا يشترك الثمن مع المبيع في علة ربوية، (كما ورد في ربا البيوع).
8. يجوز تسليم المُستَصنَع (السلعة) على مراحَل بآجالٍ متعددة، كما يجوز دفع الثمن على دفعات ابتداءً.
9. (((الاستصناع))) هو أحد أنواع البيوع.
10. المبيع (المُستَصنَع) شرطٌ فيه العمل، أي أن العقدَ يَرِدُ على العمل، والعين (السلعة) في الذِّمة.



مزايا عقد الاستصناع (بيع الاستصناع):

1. تجنيب البنوك الإسلامية عيوب تطبيق بيع المرابحة للامر بالشراء، ومساعدتها في توظيف واستغلال السيولة الفائضة لديها.

2. دفع عجلة الاقتصاد الوطني عند تطبيق عقد الاستصناع واستغلاله في مشاريع حقيقية تساهم في توليد الدخل وزيادة مستويات الطلب الفعال، وزيادة معدلات التشغيل، وتخفيض معدلات البطالة، وتعزيز التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

3. خدمة مصالح المُستَصنِع الذي يفتقر غالبًا للخبرة الكافية أو الوقت اللازم أو المال الحاضر لتمويل المشروع، مع إمكانية توفير تمويل متوسط الأجل لتصنيع سلع محددة.

4. إمكانية استخدام هذه الصيغة لتمويل رأس المال العامل **(Working Capital)** للمشروعات الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل مشاريع البُنى التحتية، وتمويل السلع مرتفعة الثمن.

5. يكون عقد الاستصناع طريقًا للبائع (الصَّانع) للحصول على التمويل وبديلًا عن القرض بفائدة.



الفرق بين السَّلَم والاستصناع:

في عقد الاستصناع يمكن الاتفاق على دُفعةٍ مقدمة أو تقسيط الثمن المُعَجَّل على دفعات وليس الثمن كاملًا، أما في بيع السَّلَم فيجب دفع الثمن المُعَجَّل كاملًا.



الإجارة

الإجارة (اصطلاحًا): بيعُ منفعةٍ معلومةٍ بِعِوَضٍ مَعلوم.

الإجارة: تمليكُ المُؤَجِّرِ للمُستأجرِ منفعةً مقصودةً من الشيء المُؤَجَّر لمدةٍ معينةٍ مُقابَل عِوَضٍ معلوم.

- مشروعية عقد الإجارة

-من القرآن الكريم: بقوله تعالى: "لو شئتَ لاتخذتَ عليهِ أجرًا".

-من السنة النبوية: قوله صلى الله عليه وسلم: (أعطوا الأجيرَ أجرَه قبل أن يجَّف عرقه).

-من الإجماع: أجمع علماءُ الأمة الإسلامية على جواز عقد الإجارة لحاجة الناس إليه.



أنواع الإجارة في البنوك الإسلامية:

أولًا: الإجارة التشغيلية

هي تمليكُ المستأجرِ منفعةَ أصلٍ معينٍ لمدةٍ معينة على أن تتم إعادة الأصل لمالِكِهِ (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكنَ المالكُ من إعادة تأجير الأصل لطرفٍ آخر، أو تجديد العقد مع المستأجر نفسه إذا رغب الطرفان بذلك.

ثانيًا: الإجارة المنتهية بالتمليك

هي تمليك منفعة الأصل خلالَ مدة التأجير للمستأجر مع وعدٍ من المالك (البنك الإسلامي) بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير، بسعرٍ مُحَددٍ في العقد.

الخطوات العملية للتأجير المنتهي بالتمليك





أحكام الأجرة:

1. معلومية الأجرة علمًا نافيًا للجهالة.
2. إمكانية تعديل الأجرة وإعادة جدولتها .
3. دفع الأجرة للمُؤجّر واستحقاقها في مُلكِه.
4. إمكانية استيفاء الضمانات للأجرة.



أحكام المنفعة:

1. تسليم الأصل (العين) للمستأجر وتمكينه من الانتفا ع به حسب طرق استعماله المحددة في العقد.
2. اشتراط البراءة من العيوب.
3. أن تكونَ المنفعةُ حلالًا.
4. صيانة المأجور والتأمين عليه.
5. فسخ عقد الإجارة عند هلاكِ الأصل المؤجَر كليًّا.



مزايا الإجارة بالنسبة للمستأجر

1. يتمكن المستأجر من حيازة الأصول الأساسية والرأسمالية اللازمة للمشروع واستغلالها لآجالٍ طويلة دونَ تجميد جزء كبير من رأس المال في حالة شرائها، ودونَ الحاجة إلى الاقتراض.
2. تسهيل عمليات الإحلال والتجديد ومواكبة التطور التكنولوجي وبالتالي زيادة القدرة التنافسية.
3. إمكانية تسديد إيجار الأصول من عوائد إنتاجية هذه الأصول، والاستفادة من المزايا الضريبية.
4. تجنيب المستأجر مخاطر الملكية رغم حيازته للأصول، فالمخاطرة مشتركةٌ بينه وبين المُؤجر.



مزايا الإجارة بالنسبة للمُؤَجِّر

1. توفر عقود التأجير مَجالاتٍ واسعةً للاستثمار بعوائدَ مناسبةٍ وضمانٍ كافٍ.
2. يستثمر المالكُ الأصَل الذي يمتلكه دون أن يضطر للتخلي عن ملكيته، حيث يتم نقل المنفعة فقط.
3. إنَّ تأجير الأصول أفضل للمؤجر (المستثمر) من نظام البيع بالتقسيط، حيث يقلل من مخاطر منح الائتمان (التعثر أو عدم القدرة على السداد) لأنَّ المُؤَجِّر يحتفظ بملكية الأصل المُؤَجَّر..
4. يمكن أن يؤدي تأجير الأصول إلى زيادة مبيعات المعدات المؤجَّرة.
5. يعتبرُ التأجير أداةَ تمويلٍ واستثمار يمكن إضافتها وتطبيقها ضمن نطاق التسهيلات المصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية لعملائها.



خصائص عقد الإجارة

1. تمليكُ المستأجرِ للمنفعة وتمليكُ المؤجِّرش للأجرة.
2. تمكينُ المستأجِرِ من الانتفاع بالمعقود عليه (محل العقد)(الأصل المُؤجَّر).
3. ضمان المؤجِّر للعيوب التي تكون سببًا في انعدام أو نقص المنافع المتعاقد عليها.
4. يجب تحديد بداية سريان العقد وتاريخ انتهائه، كما يجب تحديد مدة العقد.
5. تسليم العين المؤجَّرة للمستأجر بتاريخ بداية سريان العقد.
6. لا يستحق المؤجِّر الأُجرةَ إلا بعد تسليم العين المؤجَّرة للمستأجر وتمكينه من الانتفاعِ بها.
7. يجوز أخذ العربون في الإجارة عند التعاقد، ويعتبر العربون أجرةً مدفوعةً مُقدمًا.
8. الإجارةُ عقدٌ لازم.

تمّ بحمد الله

أسعى إلى نشر الوعي المالي الإسلامي

دعواتكم لجميع من شارك في هذا العمل بالإخلاص والقبول

من فضلك شارك رابط الموقع الالكتروني لتتسع المنفعة

www.dr-ghadeer.com

